

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza



المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

في الحيز العام والخاص

فلسطين - غزة - 2013

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza
برنامج الأبحاث و المعلومات



المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص

غزة - 2013

إعداد الباحثة

آمال أبو عيشة

إشراف اللجنة الاستشارية

أ. آمال صيام

أ. طلال عوكل

د. ناصر أبو العطا

أ. هداية شمعون

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza



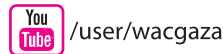
ص ب : 1281 فلسطين - غزة

الرمال - شارع خليل الوزير - عمارة السعيد.

هاتف: +972 8 2877311 - +972 8 2877312

فاكس: +972 8 2877313

بريد الكتروني: info@wac.org.ps - wac@palnet.com



” عندما تتولّى النساء القيادة فإنهنّ لا يعملن باعتبارهنّ أفراداً فحسب؛ وإنما بحساسيةٍ شديدةٍ إزاء المجتمع، والتحرّك من خلال شبكات العمل بصورةٍ حقيقية، كونهنّ يمتلكن مهاراتٍ إبداعيةً في الحوار، ويقمن بطرح نمطٍ منفتحٍ ومرنٍ للقيادة..“

ماري روبنسون
الرئيسة السابقة لإيرلندا،
والمفوضة السامية لحقوق الإنسان

الفهرس

5	تقديم
6	المقدمة
9	مجتمع وأدوات الدراسة
12	التحليل والنقاش
35	الاستنتاجات والتوصيات
40	المراجع

تقديم

يعتبر مركز شؤون المرأة من المؤسسات النسوية الرائدة في إعداد وتنفيذ دراسات وأبحاث تركز على قضايا المرأة الفلسطينية في العديد من المجالات. سواء السياسية أو الاجتماعية أو التنموية. ومنذ نشأته في العام 1991 ولا يزال مستمرا في عمله البحثي. حيث راكم العشرات من الأبحاث والدراسات التي تهدف لتحليل وتشخيص واقع المرأة الفلسطينية. تجديدا في قطاع غزة، للتمكن من تقديم البيانات والإحصاءات اللازمة للمؤسسات الأهلية والنسوية، والمهتمة بالعمل لأجل تحسين هذا الواقع.

وتطلع مركز شؤون المرأة - برنامج الأبحاث والمعلومات- هذا العام إلى تحفيز شبان وشابات في مجال البحث العلمي. حيث طرح فرصاً بحثية للعمل على إعداد دراسات تخص الشأن السياسي والمعرفي لقضايا ومشكلات المرأة الفلسطينية حيث تقدم 13 مقترحاً. تم تشكيل لجنة استشارية لتساهم في اختيار العناوين البحثية الأكثر الحاحاً وأهمية، إذ تم اختيار 4 عناوين وهي:

الدراسة الأولى: "دور المرأة في الثورات العربية وانعكاسها على المرأة الفلسطينية". الدراسة الثانية بعنوان: "دور التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية في تمكين النساء من الوصول لصناعة القرار". الدراسة الثالثة: "أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على تناول قضايا المرأة الاجتماعية من وجهة نظر الإعلاميين في قطاع غزة". والدراسة الرابعة: "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام والخاص".

وتعتبر هذه الفرص الأولى للباحثات والباحثين للعمل مع مركز شؤون المرأة. حيث يتطلع مركز شؤون المرأة إلى استقطاب باحثات وباحثين شباب يمكنهن من خوض المجال البحثي بثقة أكبر مع تقديم كافة المساهمات اللوجستية والمعرفية. ولا يسعنا في هذا المقام إلا تقديم الشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الاستشارية لما قدموه من استشارات للباحثات والباحثين طيلة فترة العمل البحثي. ونخص بالذكر د. ناصر أبو العطا أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأقصى، والكاتب أ. طلال عوكل. أ. آمال صيام مديرة مركز شؤون المرأة.

كما نأمل أن تستفيد المكتبة النسوية والعربية من هذه الأبحاث الحديثة. وأن تشكل سندا للجهات صانعة القرار. لتحسين وتطوير آليات وبرامج عمل تتناسب مع واقع النساء الحالي.

هداية شمعون

منسقة برنامج الأبحاث والمعلومات

مركز شؤون المرأة- غزة

المقدمة:

تُعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية من أهمّ عناصر العملية الديمقراطية والتنمية في أيّ مجتمع. إذ لا يمكن الحديث عن التنمية -بمفهومها الشامل- دون التطرّق لموضوع المشاركة السياسية. حيث تعكس هذه المشاركة طبيعة النظام الاجتماعي والثقافي والسياسي في الدولة. وبما أنّ العلاقة بين التنمية والمشاركة هي علاقة تكاملية؛ فلا تنمية بدون مشاركة، وتُعتبر المشاركة السياسية واحدةً من أهمّ مؤشرات ودلالات التنمية في أيّ مجتمع. إذ لا يمكن الحديث عن "التنمية" دون الحديث عن "دور المرأة" في التنمية. وسعيها من أجل التأثير في خطط التنمية؛ من خلال المشاركة السياسية. وفي مجتمعنا الفلسطيني المحافظ؛ وفي ظلّ الهيمنة الذكورية؛ يُتوقع من النساء أن يبذلن جهوداً مضاعفةً من أجل إدماجهنّ في عملية صنع القرار.

ومن أهمّ مؤشرات تمكين النساء في المجتمع؛ هو مدى مشاركتهنّ في مواقع صنع القرار على المستويات المحليّة والوطنية. ومدى قدرتهنّ على الوصول للمصادر؛ التي تعكس نفسها في توزيع القوة في المجتمع. والتمثيل في الهيئات المحليّة والتشريعية والتنفيذية والقضائية في الحيز العام. ولا يتمّ الحديث عن الدور السياسيّ العّام؛ بل الخاص؛ نظراً لأهمية الأخير للمرأة الفلسطينية. حيث إنّ قدرة النساء على المشاركة الفعلية والفعّالة ترتبط بالأدوار الإيجابية والأسرية. وكذلك على مدى انفتاح المؤسسات العامة لمشاركة النساء فيها؛ فبالرغم من حصول المرأة على درجات علمية عالية؛ لم تصل مشاركتها -سواء في الحيز العام أو الخاص- إلى ما يتناسب وقدراتها وإمكاناتها. كما أنّ المساهمة الفاعلة للنساء في العمل السياسي النضالي (بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر) لم تمنح النساء الشرعية الكافية للانخراط في مؤسسات الدولة والأحزاب بشكلٍ متكافئٍ مع ما قدّمته.

تفترض الهيمنة البطريركية أنّ السلوك الاجتماعي يُشتقّ من واقع العملية البيولوجية. وبناءً عليه؛ يُحدّد دور النساء بالإيجاب وتربية الأطفال. وينحصر دورها في الميدان الخاص. وتتركز مشاركتها في هذا الحيز. لكنّ هذا المفهوم يتلاشى فجأة؛ عندما تندلع ثورةً وطنيةً أو يجتاح البلاد احتلالٌ عسكريّ، حيث ينتقل دور النساء من الميدان الخاص إلى العام. وكذلك الأمر عند حدوث الثورات الاجتماعية والتكنولوجية؛ حيث تُصبح الحاجة ماسةً إلى الأيدي العاملة. فينتقل دور النساء من الخاصّ إلى العام¹.

1 سمارة، عادل - المرأة الفلسطينية في سوق العمل / محددات ومؤثرات - 19 يوليو 2011 - وهي منشورة في "كنعان" الورقية. العدد 144 شتاء 2011 ص 57-75 . Neili

Kopola, (1995), Citizenship, Participation

هذا ما تمّ توثيقه عن حركات الاستقلال في آسيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ خلال النضال ضد الإمبريالية الغربية، وضد البنى الاجتماعية البطريركية (الأبوية) التي سبقت الرأسمالية، حيث دفعت الرأسمالية بالنساء إلى الحقل الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي، ودفعت بهنّ العامل القومي للمشاركة في العمل السياسي في مجتمعاتهنّ.

لكن: في الحقيقة: يوظف النظام البطريركيّ النساء؛ ليس للدفاع عن أمن الوطن؛ بل لحماية الرجال، خاصةً في الأزمات السياسية والثورات الوطنية، وتجند النساء في الأحزاب السياسية كجنود احتياط، وقوة انتخابية لدعم النخبة من رجال السياسة، وتتنافس الأحزاب السياسية فيما بينها حول تنظيم النساء في صفوفها، وفي نهاية الحروب والثورات الوطنية يُعدن إلى العالم الخاص: عالم الأسرة وتربية الأطفال والأعمال المنزلية. وما حدث ليلة الإعلان عن استقلال الجزائر وأثناء الاحتفال بالنصر -نساء ورجالاً- وفجأة تعالت أصوات في الشوارع تنادي على النساء أن يعدن إلى بيوتهنّ².

إن الاهتمام بالدور العام والخاص يساعد على توسيع مفهوم السياسة، ليشمل أشكالاً أخرى من الفعل السياسي: غير التركيز على فهم السياسة: باعتبارها ممارسة السلطة على المستوى العام.

وإذا اعتبرنا أنّ أهمّ مظاهر المشاركة السياسية هي مدى مساهمة الأفراد في اختيار حكّامهم، واختيار أعضاء المؤسسة التمثيلية، والمساهمة كذلك في صنع القرارات والسياسات العامة، ومتابعة التنفيذ، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة.. فإنّ تجربة المشاركة السياسية في فلسطين، والتغيرات السياسية الكثيرة في مجتمعنا الفلسطيني: أتاحت للنساء فرصةً لتغيير أوضاعهنّ إيجاباً؛ من خلال الانخراط في العمل النضاليّ والجماهيري، ففي الانتفاضة الأولى: استطاعت النساء فرض أنفسهنّ على الوعي الجماهيريّ الشعبيّ والرسميّ، لتقوم الكثير من المنظمات الأهلية والخيرية التي ساهمت في تأسيس مجتمعٍ مدنيّ في ظل غياب الدولة في ذلك الوقت.

وشاركت المرأة في الانتخابات التشريعية الأولى في العام 1996 كأحد أشكال المشاركة السياسية للنساء، والمشاركة في صنع القرار السياسيّ، كما شاركت في الانتخابات الرئاسية، حيث ترشّحت "سميحة خليل" للرئاسة في الانتخابات الأولى، وشاركت -كوزيرة- في المؤسسات السياسية الرسمية، كما شاركت في المجالس المحلية والبلديات، وفي العمل الدبلوماسيّ كسفيرة، لكنّ نسبة المشاركة كانت لا تُذكر بالنسبة لمشاركة الرجال.

أما عن مشاركتها في المؤسسات غير الرسمية كالفصائل والأحزاب السياسية: فبقيت هذه المشاركة ضعيفةً بالنسبة لمشاركة الرجل، واستبعادها عن مراكز صنع القرار في بعض هذه الأحزاب، وظلّت الفجوة واسعةً بين التنظير والواقع الفعليّ للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها.

كما شاركت النساء في المنظمات غير الحكومية، حيث تُعتبر هذه المشاركة الأوسع والأكثر تنوعاً وفعاليةً، فالنساء شاركن في هذه المنظمات؛ حيث وجدن متنفساً حقيقياً فيها، والتي نشأت في ظل غياب الدولة، وكانت هذه المؤسسات ذات طابعٍ سياسيّ تحمل قضية التحرر الوطنيّ كأولوية في أجندة عملها، لكن: ومع انحسار المشروع الوطنيّ، وركود الأحزاب السياسية -وخاصةً اليسارية منها- عملت هذه المنظمات -ما بعد أوسلو- ضمن أجندة عملٍ جديدةٍ مختلفة عما سبق، وطرحت قضايا مختلفة، وهذا أفقدها الكثير من شعبيتها وجماهيريتها.

أما عن مشاركة المرأة في الوظائف العامة: فلا يوجد نساءً كثيرات في المناصب القيادية المهمّة؛ والتي تؤثر في صنع القرار، كلها أنماطٌ متعددةٌ للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، يتم تناولها في هذا البحث، وكذلك يتمّ التطرّق للمشاركة السياسية للمرأة في الحيز الخاص (عالم المنزل) وصناعة القرار، حيث إنّ هذا الدور مهمّ، وعلينا التركيز عليه والاعتراف به.

مجتمع وأدوات الدراسة
التحليل والنقاش

فرضية البحث:

فحص العلاقة بين المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وبنية المجتمع الفلسطيني، حيث إنّ بنية المجتمع الاقتصادية والسيادية والمجتمعية تقود إلى إشراك المرأة بدرجات أقلّ من إمكاناتها. هذا لا يعني أنّ المرأة حصلت على فرص المساواة؛ في ظلّ نظامٍ بطريكي ونظام النوع الاجتماعيّ المتحيّز، فما يسمّحُ به الواقع هو أقلّ من قدراتها؛ والتي هي مضطهدةٌ فيه أصلاً. أما الحيّز الخاص: فهو ظاهرةٌ عالميةٌ من جهة، ومؤنثةٌ من جهةٍ ثانية، حيث إنّ النساء موجوداتٌ في الحيّز الخاص: فهذا القطاع يتأثت، وهو محصورٌ في داخل المنزل وصناعة القرار فيه.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضيةً مهمةً تؤثر على النساء وعلى المجتمع بأكمله، وهي دراسة "مشاركة المرأة السياسية الفلسطينية في الحيّز العام" وكذلك إبراز مشاركتها في الحيّز الخاص. وكذلك موقعها من صنع القرار؛ لأهمية كليهما في عملية التحوّل الديمقراطي في فلسطين. كذلك يظهر التحدّيات والمعيقات التي تقف أمام هذه المشاركة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح صورة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؛ للاستفادة منها في صياغة برامج وتصوّراتٍ مستقبليةٍ من قبل "مركز شؤون المرأة" حول ترتيب الوضع للمرأة الفلسطينية.

المنهجية المتبعة:

البحث كلفيٌّ يتبع المنهج الوصفيّ التحليليّ، وفيه مراجعةٌ للأدبيات ذات الصلة، وتمّ عقدُ مقابلاتٍ معمّقةٍ مع شخصياتٍ نسويةٍ متعددة، ومع مجموعاتٍ مركزةٍ نسويةٍ مختلفة، ثم الخروج بالنتائج والتوصيات. فهذا البحث يطرح فكرةً أنّ المشاركة السياسية ليست محصورةً في مجالٍ دون آخر، وليست حكراً على فئةٍ دون أخرى، فالسياسة تتّم من خلال الفعاليات اليومية، والأنشطة التي يقوم بها كلّ من الرجال والنساء في المجالين العامّ والخاص، فالنساء اللواتي يمارسن السياسة ضمن ميدان الحياة المنزلية والأمور الشخصية هنّ أيضاً قادراتٌ على ممارستها في الحياة العامة.

أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين، وفحص تمثيلها في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.
2. التعرف على المعوقات التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها، ومشاركتها السياسية بشكل فاعل.
3. ضرورة تفعيل دور الأحزاب السياسية والحركة الطلابية الفلسطينية، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني، وإزالة العقبات التي تواجه نشاطها.
4. بين البحث التحولات السياسية التي مرت بها فلسطين بعد العام 1994؛ والتي كانت عاملاً مؤثراً في تطوّر مشاركة المرأة، كما يتمّ التطرّق إلى الثقافة السائدة في المجتمع؛ والتي تؤثر في هذه المشاركة.
5. إظهار أنه؛ بالرغم من كلّ التضحيات التي قدّمتها المرأة؛ إلا أنّ مشاركتها لم تتناسب مع حجم التضحيات التي بذلتها وقدمتها.
6. إظهار أنّ: المشاركة السياسية للمرأة ليست محصورةً في مجال دون آخر، وهي ليست حكراً على فئة دون غيرها، فالنساء اللواتي يمارسن السياسة ضمن ميدان الحياة المنزلية والأمور الشخصية والتعامل مع الأزمات؛ هنّ أيضاً قادراتٌ على ممارستها في المجال العام، حيث يتمّ عرض الدور السياسيّ في الحيز الخاص؛ الذي تقوم به النساء كدورٍ مهمٍ يجب الاعتراف به.
7. بيان تأثير الاحتلال على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
8. تحليل أثر الانقسام السياسيّ الفلسطينيّ على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
9. بيان تأثير الإسلام السياسيّ على المشاركة.
10. فحص أثر مؤسسات الدعم الدوليّ على المشاركة السياسية.

الحدود الزمنية للدراسة:

يشمل الإطار الزمنيّ للدراسة الفترة الواقعة ما بين العام 1994 وحتى الآن، أيّ بعد قيام السلطة الفلسطينية وحتى الوضع الحالي من الانقسام بين الحزبين المتنازعين على السلطة "فتح" و"حماس".

أسئلة البحث:

ما هو واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الحيز العام؟
 ما هو تأثير النظام الاجتماعي (أبوي، سلطوي، ديني) الذي يميّز تمييزاً واضحاً بين المرأة والرجل على المشاركة السياسية؟
 هل أثر تعدّد أدوار المرأة على مشاركتها السياسية؟ وكيف؟
 هل يمكن أن تشكّل منظمات المجتمع المدنيّ بديلاً لدخول النساء في الحياة السياسية من أجل حقوق ومشاركة سياسية كاملة؟
 هل حرّرت المرأة -في فترة ما بعد الانتفاضة الأولى- من البطوريركية ونظام النوع الاجتماعيّ المتحرّج أثناء انخراطها في العمل السياسيّ والوطنيّ البارز في تلك الفترة؟
 "المرأة في الأحزاب تعاني من قلّة المهارات على العمل السياسيّ، كما تعاني من تهميش دورها في إطار الحزب وعدم الثقة بقدراتها" ما رأيك في هذه المقولة؟

هناك معيقات اجتماعية وقانونية تحول دون تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، ما هي تلك المعوقات؟
 ما هي رؤية الإسلام السياسي (حركة حماس) للنضال الوطنيّ الفلسطينيّ؟

تمّ فحص هذه الأسئلة من خلال تحليل التجربة النسائية الفلسطينية المعاصرة، وقبل ذلك؛ أودّ مناقشة مفهوم السياسة والمشاركة السياسية من وجهة نظر نسوية. لذا؛ تناول البحث مشاركة ودور المرأة الفلسطينية السياسيّ بشقيه الرسمي (العام) وغير الرسمي (الخاص).

كذلك تناول أهمية التنوّع في هذه المشاركة السياسية؛ التي قامت وتقوم بها المرأة الفلسطينية في المجالين العام والخاص. الأمر الذي يُلقى بعض الضوء على ما هو نسويّ وما هو وطنيّ في أنشطة وبرامج الحركة النسوية، مما يؤدّي إلى تهميش المرأة وتراجع قضاياها، كما سيتمّ التطرّق للعوامل المؤثرة في تقوية أو إضعاف هذا الدور، وأثر الاحتلال الإسرائيلي على الدور السياسيّ للنساء، كذلك نمو الحركات

الدينية والأصولية إقليمياً وفي فلسطين؛ وأثره على المشاركة، وأثر مؤسسات الدعم الدولي على المؤسسات العاملة في مجال المشاركة السياسية للمرأة.

كذلك؛ حاولت هذه الدراسة أن تنظر في واقع المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني، مع الإشارة للواقع الفلسطيني في ظل الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي للوطن، وما يتعرض له من محاولات للطرد والتغيب والتذويب المتواصلة من قبل هذا الاحتلال. من هنا؛ كان للمشاركة السياسية دوراً خطيراً تؤديه في مواجهة هذا الاحتلال. واستعرضت الدراسة واقع هذه المشاركة في الفترة الزمنية ما بعد "أوسلو" وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. أيضاً؛ في ظل الانقسام السياسي بين طرفي النزاع على السلطة حركتي "فتح" و"حماس".

مفهوم السياسة والمشاركة السياسية:

ليس هناك اتفاقاً على تعريف مفهوم السياسة، حيث يوجد اختلاف بين مجتمع وآخر، وحتى بين المفكرين السياسيين أنفسهم، من هنا؛ يُنظر للسياسة من وجهات نظر مختلفة، ومفاهيم تعكس قيم الناس التي حملها، فالنظرية التقليدية؛ ترى السياسة نشاطاً وتباحثاً واعياً بالمشاركة في توزيع الموارد بين الناس، لكنها تحدد المجال العام كحقلٍ مميزٍ للسياسة، أي أن النشاط الرسمي يحدث في الحيز العام، أما الحيز الخاص؛ فلا يوجد فيه سياسة، وغير مسيس¹.

تعريف المشاركة السياسية؛ هي نشاطٌ سياسيٌ يقوم به المواطنون، يرمز إلى دورهم في إطار النظام السياسي، وتهدف الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع إلى اختيار ممثليهم وحكامهم، والمساهمة في صنع القرار المباشر أو غير المباشر².

يتضح لنا من هذا التعريف أن "المشاركة" تركز على الدور الرئيسي الذي ينبغي أن يقوم به الناس في اختيار الحكام والممثلين السياسيين، وصانع القرار في العادة هو السياسي أو الحاكم، و"المشاركة السياسية" تشير إلى مشاركة أغلب المواطنين بوعي وإيجابية في صياغة السياسات والقرارات، واختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية على المستويين المركزي والمحلي.

وتعتبر تجربة المشاركة السياسية في فلسطين من أحد مقومات العملية الديمقراطية؛ والتي ظلت -إلى الآن- موضوع خلاف وجدل بين الكثير من المفكرين والمتقنين والباحثين الفلسطينيين؛ سواء أكان عند تحليل دوافع عملية المشاركة والتحول الديمقراطي والعوامل الكامنة وراءها وآثارها الفعلية على النظام السياسي الفلسطيني وعلى مستقبل المجتمع الفلسطيني، وفيما يرى البعض أن التحول الديمقراطي في فلسطين خيارٌ لا بديل عنه، يرى البعض الآخر أن عملية التحول الديمقراطي ليست إلا ديكوراً خارجياً؛ وذلك لأن شروط تحقيق المشاركة السياسية والديمقراطية غير متوفرة خصوصاً الاستقلال والسيادة، حيث ما زالت فلسطين خاضعة للاحتلال الصهيوني. أيضاً الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بقيام مؤسسات سياسية تمكن للمشاركة السياسية والديمقراطية غير متوفرة.

كما تُعتبر مشاركة النساء في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية والتنموية في أي مجتمع، لكن التجربة الديمقراطية تؤكد عدم وجود علاقة حتمية مباشرة بين الديمقراطية كمفهوم والممارسة السياسية كعمليّة على أرض الواقع، فقد أظهرت التجارب المعاصرة أن الديمقراطية قد تزدهر رغم تراجع المواطنين عن المشاركة السياسية "ففي الانتخابات البرلمانية في ألمانيا لم تتجاوز نسبة المقترعين 60% من أصحاب حق الاقتراع، بينما جُذ في الدول العربية أن نسبة من يدلون بأصواتهم في الانتخابات تتجاوز 90% في معظم الأحيان. ويمكن أن نجد نتائج انتخابات دولة ما مرتفعاً جداً ويحصل على أصوات كثيرة كانتخاب رئيس دولة، بينما نجد أن هذه الدولة تفتقر إلى الديمقراطية، وأنها تحت حكم نظام ديكتاتوري؛ هذا من أجل إظهار الأنظمة بمظهر ديمقراطي؛ وأنها تتمتع بقاعدة شعبية كبيرة، بينما تتمثل الحقيقة في غياب الديمقراطية"³.

وعلى الرغم من ممارسة المشاركة؛ فإنه يبدو واضحاً للجميع مدى زيادة الاهتمام بالمشاركة السياسية كأحد مقومات العملية الديمقراطية، وبالذات؛ منذ نشوء السلطة الفلسطينية في مايو 1994، وأصبحت قضية التحول الديمقراطي من أهم القضايا

1 الليدي، فدوى؛ المرأة وميدان العمل السياسي، دورية دراسات المرأة، المجلد 2، 2004، ص 59.

2 أحمد سيد؛ ناصيف، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر - 2002 - عدد 3 - ص 51 و ص 154.

3 إبراهيم أبراش؛ علم الاجتماع السياسي، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 260 - 261.

التي برزت أمام السلطة الفلسطينية، وذلك كجزءٍ من الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وحاجة المجتمع الفلسطيني للديمقراطية والمشاركة السياسية. لهذه الأسباب؛ ولغيرها؛ ازداد الاهتمام بموضوع الديمقراطية، وفرض هذا الاهتمام نفسه على الساحة الفلسطينية.

لو اعتبرنا أنّ المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين أنها الإمكانيات والقدرات الواقعية والكامنة لدى المرأة الفلسطينية بشكل فردي أو جماعي؛ والتي تجعلها مساهمةً في صنع القرار السياسي⁴ فإنّه بدون مشاركة فاعلة للمرأة لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات الشعب المختلفة، وما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية، فكلما كانت المرأة تحت التمييز؛ كلما شلّ دورها. كما أنّ الاحتلال ضد المرأة، واحتجاز تطور الاقتصاد المحلي إنما هو ضد المرأة؛ على اعتبار أنّ اقتراب المرأة من بعض حقوقها هو أكثر احتمالاً في مجتمعٍ نامٍ ومتطورٍ مما هو في مجتمعٍ خاضعٍ للاحتلال.

أما عن الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية؛ فهي تُقسم إلى فئتين أساسيتين:

1. الممارسات المدنية: مثل: التسجيل في القوائم الانتخابية، الكتابة السياسية في الصحافة والإعلام، النقاش مع الآخر، الانتساب إلى مؤسسة أو منظمة أو حزب، حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية، المشاركة النشطة في الحملة الانتخابية.
2. المظاهرات؛ وهي التجمعات التي تحصل في الطريق العام للتأثير على الحكام في النظام السياسي.

وهناك مجموعة أشكال وقنوات للمشاركة السياسية⁵:

1. المشاركة السياسية المؤسساتية الرسمية: تتم من خلال تأدية المسؤولين السياسيين لوظائفهم الثابتة؛ مثل رئيس الدولة والوزراء وغيرهم.
2. المشاركة المنظّمة: وهي تتم من خلال أطر مؤسساتية أو تنظيمات قائمة مثل الأحزاب والنقابات وجماعات الضغط.
3. المشاركة الفردية: وهي مشاركة الفرد؛ بحيث يحدد المواطن الوسيلة التي يرغب في المشاركة بها، وكذلك درجة مشاركته.

أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضروريةٌ لتحقيق أهداف النظام السياسي، حيث تشمل المشاركة: الرجال والنساء، وهذا يُعطي المؤسسات التمثيلية والتنفيذية قوةً تمثيليةً نابغةً من الخيار الديمقراطي، لذا؛ فإنّ أولى مقدمات مشاركة المرأة السياسية هي الإقرار بأنها تتمتع بالمواطنة وبالمساواة التامة أمام القانون دون تمييز.

إنّ أهمية المشاركة السياسية للمرأة في المستويات المختلفة لعملية صنع القرار تكمن في إتاحة المجال أمام النساء للمشاركة في وضع الخطط والبرامج والسياسات، والمشاركة في تنفيذها والإشراف عليها، مما يعود بالفائدة؛ ليس على النساء فحسب؛ بل على المجتمع ككل، وهذا يؤدي إلى عدم تركيز القوة بيد فئةٍ دون الأخرى، بل يتيح توزيع مصادر القوة داخل المجتمع.

لكنّ المشاركة السياسية تبدو صعبةً ومعقدةً في ظلّ الثقافة السائدة في فلسطين؛ والتي قسمت العمل على أساس الجنس، فعلى الرغم من حجم التضحيات التي قدّمتها المرأة الفلسطينية؛ إلا أنها مشاركتها السياسية لا تزال متدنيةً ولا تعكس تضحياتها.

يتوقف مدى المشاركة السياسية التي يشترك بها المواطن في العمل السياسي على اهتماماته، وعلى المناخ السياسي -فكرياً ومادياً واجتماعياً- الذي يسود المجتمع، ففي المجتمعات الغربية؛ تُعتبر المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، ووسيلةً لحماية المصالح الفردية.

المشاركة في البلاد العربية في الانتخابات -مثلاً- موجودةٌ بنسبةٍ مرتفعةٍ عما هو في الغرب، حيث تشمل المشاركة الرجال والنساء، كما يتفاوت مدى المشاركة طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسُنّ والديانة ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي.

4 المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية -www.gendercleaninghouse.org/Ar/upload/assts - women participation.pdf

5 محمود شيخ علي، ناصر - دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين - رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية - 2008.

المشاركة السياسية الرسمية وغير الرسمية:

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية يجب تناولها بأشكالها المختلفة، وألا يتم التركيز على الدور الممارس في مؤسسات المجتمع السياسي، أو ما يطلق عليه بـ "الدور السياسي الرسمي" (الحيز العام) في مواجهة دور آخر لا يُعترف به، وهو الدور "غير الرسمي" (الحيز الخاص).

إنّ هذا التقسيم للأدوار "رسمي" و"غير رسمي" لا ينطبق فقط على السياسة فيما يختصّ بالمرأة؛ لكن أيضاً على عالم الاقتصاد، حيث تتركز النساء عادةً في القطاع غير الرسمي من هذا النشاط، وبالتالي؛ يُنظر له كأحد مكملات دور المرأة في رعاية الأسرة والبيت، وهذا لا يعني وجود أدوار غير رسمية للنساء فقط؛ بل هناك أدوار غير رسمية للرجال أيضاً⁶.

سأعتمد "الحيز العام" و"الحيز الخاص" في هذا البحث كأشكال للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. وفي هذا البحث؛ سيتم توسيع مفهوم "المشاركة السياسية" في المجالين العام والخاص، ليشمل أشكالاً أخرى من الفعل السياسي، غير التركيز على فهم السياسة باعتبارها ممارسة السلطة على المستوى العام، حيث المشاركة السياسية في الحيز العام تركز على تحديد ودراسة دور المجموعات أو الأفراد في بناء هياكل السلطة والحكم مثل: المجالس التشريعية، الأحزاب السياسية، الحملات المنظمة، الترشيح، والتصويت للتأثير في مؤسسات السياسة، لكنّ الحديث سيشمل أيضاً المشاركة في الحيز الخاص، وهو ما يدور داخل أو حول الحيز الخاص (عالم البيت والأسرة) الذي يُنظر له كمجال للنساء، بينما الحيز العام -وهو عالم السياسة- يُعتبر عالم التأثير على الشؤون العامة، وهو عالم يتركز فيه الرجال.

المشاركة السياسية الرسمية، أي الاستئثار بنصيب في السلطة السياسية، مثل التعيين في مؤسسات السلطة السياسية والسلطة التشريعية، أو الأحزاب السياسية التي تتنافس مباشرةً في الانتخابات على مقاعد البرلمان، والنقابات والتنظيمات الشعبية؛ فالديمقراطية شرط أساسي لاتساع المشاركة السياسية، والأحزاب التي تتبنى مبدأ المركزية الديمقراطية لا تتيح المجال لقواعدها للمشاركة السياسية الرسمية، فالأفراد في مواقع القيادة يكونون أقرب ما يكونون إلى موقع المشاركة السياسية الرسمية، وبالعكس؛ فمع تدني موقع الفرد واقتصار دوره على العضوية فقط؛ تكون مشاركته جزئية وغير رسمية، حيث يُهمل -حسب هذا المفهوم- كل ما يتعلق بالمستوى الخاص.

إنّ فهم السياسة -حسب هذا المفهوم- غالباً ما يؤدي إلى تحديد ودراسة دور المجموعات أو الأفراد في بناء هياكل السلطة والحكم، مثل المجلس التشريعي، والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الحملات المنظمة، والترشيح والتصويت للتأثير في تلك المؤسسات؛ التي يرى أن السياسة تمارس في داخلها فقط، هذا المفهوم يؤدي إلى التركيز على دور النساء في الأحزاب أو الانتخابات مقابل إنكار ما يدور داخل أو حول المجال الخاص، عالم البيت؛ الذي يُنظر له كمجال للنساء، الذي لا يوجد فيه سياسة، أي إحالة العلاقات العائلية إلى المجال الخاص غير المسيس، بينما المجال العام هو عالم السياسة -باعتباره يؤثر على الشؤون العامة- هو عالم يكثر فيه تواجد الرجال.

لكن؛ في العقود الأخيرة؛ تمّ نقد هذا الفهم للسياسة، حيث جاء النقد من الموجات الجديدة للحركات النسوية؛ التي دعت إلى إعادة النظر في مفهوم السياسة، فبدلاً من تلك الأنشطة التي تقع داخل هياكل المؤسسات الحكومية إلى تلك العلاقات التي تقوم على ممارسة القوة بهدف السيطرة من قبل مجموعة على مجموعة أخرى⁷.

أما موقف النسويات الراديكاليات؛ فيأتي إلى حدّ نكران أبة إمكانية للفصل بين الخاص والعام، وأن الخاص هو سياسي أيضاً، أدى إلى إلغاء الفصل بين العام والخاص، وأن هناك ربطاً بين التجربة الشخصية وعلاقات القوى، أي الربط بين السياسي والاجتماعي، فلا حدود تفصل السياسة عن الحياة الاجتماعية ككل، حيث ترى النسوية "كيت ميليت" أنّ السياسة تتجسد في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية، وترتيب مجموعة أشخاص لتحكم آخرين⁸ فالاعتراف بأنّ الجزء المخصص للنساء في الحياة ممكن أن يكون سياسياً إلى حدّ التركيز على فحص الأنشطة التي تقوم بها النساء خارج مؤسسات السلطة القائمة، حيث أظهر عددٌ من الدراسات أنّ الأنشطة التي كانت تقوم بها النساء هي خارج مؤسسات السلطة القائمة، كما تمّ التركيز على هذه الأنشطة؛ التي تركزت حول علاقة الأسرة،

6 جاد، إصلاح - المرأة والسياسة - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - 2000 - ص9.

7 Kate Millet: Sexual Politics, New York, 1971, p.23 .

8 The same reference p. 23

والقراية العائلية، وعلاقة الجوار، والعلاقات الشخصية مع أفراد آخرين؛ والتي أدت جميعها إلى تمكين النساء. وذكر عددٌ من النسويات أنّ الدور السياسي للنساء سيبقى مخفياً وغير ظاهر للعيان حتى يتوسّع مفهومنا عن المشاركة السياسية؛ لكي يشمل الصراعات اليومية التي تخوضها النساء في سبيل العيش، ولتعبير علاقات القوة والسيطرة في المجتمع.⁹

ويُعدُّ مفهوم تمكين المرأة من أحدث المفاهيم الجديدة التي أدخلتها الحركات النسوية؛ والذي له علاقةٌ بتوسيع مفهوم السياسة. وفي هذا البحث؛ سيُعتبر ما هو سياسيٌّ على المستوى العام الفعاليات والأنشطة التي تمارس حول أو في المؤسسات السياسية العامة، ولها علاقة مأسسة مع الحركة الوطنية (الأطراف المكوّنة لمنظمة التحرير الفلسطينية) أو حالياً: حركات الإسلام السياسي، ولها شرعيةٌ جماهيرية؛ والتي تستند في شرعيتها على قيادة الجماهير في النضال والتضحية من أجل الاستقلال. حيث تحدّد برامجها طبقاً لعلاقتها مع هذه الحركات.

وتتلقّى أيضاً تعليمات منها في معظم الوقت. وفي هذا السياق؛ تكون المنظمات الحزبية والائتادات الجماهيرية وأشكالاً مختلفة سواءً على شكل جبهات أو لجان عامة تحت مسمّى فعل سياسي عام، أي كلّ ما له صلةٌ بمؤسسات "السلطة الوطنية". والإسلام السياسي (سواء أكان بالتأسيس أو الانتخاب، أو مارس العمل السياسي إلى جانب ممارسة الكفاح الوطني وبعد أو سلو) تمثل مؤسسات "السلطة الوطنية" والمؤسسات المنبثقة عنها الشكل الرسمي للنشاط الوطني السياسي. أما الشكل غير الرسمي؛ فيتمثل في العضوية في التنظيمات الشعبية، وفي المشاركة الجماهيرية العفوية في الكفاح الوطني اليومي ضد الاحتلال، وما عدا ذلك؛ فهي مؤسسات مجتمع مدني.

إنّ إدراك المفهوم السياسي العام والخاص؛ بالإضافة لمفهوم التمكين؛ قد يساعد على توسيع المشاركة السياسية. مجال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية يشمل أشكالاً متعددة من النشاطات التي قامت وتقوم بها النساء؛ سواءً في داخل البيت أو في المجتمع، وهذا ما يجعل دراسة المشاركة السياسية للمرأة لا تقتصر فقط على المؤسسات المنظمة للمرأة؛ سواء الحزبية منها أو الائتادات الجماهيرية. بل يتعدّاه إلى فحص أثر أدوار المشاركة في رؤية النساء لأنفسهنّ كقوةٍ فاعلةٍ ومؤثرةٍ بإمكانها إحداث تغييرٍ على الصعيد الاجتماعي. كذلك فحص العوامل التي تؤثر في تقوية أو إضعاف هذا الدور.

أما مشاركة النساء في القطاع الخاص؛ فتشمل أشكالاً متعددة، يدور بعضها داخل حدود العائلة والأسرة المعيشية، أو في العلاقات الشخصية، سواءً في محيط المجتمع المحلي أو خارجه؛ بهدف حماية وتمكين الأسرة وتدبير أحوالها من العيش والبقاء أو الانخراط في أعمال مقاومة جماعية من وقت لآخر دون أن تتخذ هذه المقاومة شكلاً تنظيمياً، وهو ما يعني التركيز على ما قامت به النساء من أعمال بهدف التخلص من الاحتلال، أو تحسين شروطهم التفاوضية في الحياة دون أن يُلقى الضيؤ عليها أو اعتبارها أفعالاً سياسية¹⁰. وللحديث عن واقع المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات؛ نجد أنّ النساء هنّ الأقلّ فرصاً للوصول للمناصب العليا في القطاع العام، ولو تأمّلنا التوزيع النسبي لموظفي القطاع العام في الدرجات الوظيفية حسب الجنس؛ لوجدنا أنه بالرغم من انخفاض الفجوة بين الرجال والنساء في المشاركة في القوى العاملة؛ فلا زالت مشاركة الرجال تزيد أكثر من 4 أضعاف مشاركة النساء خلال العام 2011. كما أنّ عدد العاملين في المهن العليا حيث 12.3% من العاملين في القطاع العام من درجة 4 هُنّ نساء، مقابل 87.7% من الرجال في نفس الدرجة¹¹.

هذه النتائج تدلّ على تدني تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسة العامة، وتأثيرها بالثقافة الذكورية والنظرة النمطية لدور المرأة، والتي تقف عائقاً أمام تولي النساء للمناصب العليا في القطاع العام بموازاة الرجال. بغية صناعة القرار دون تمييز. تزداد الفجوة في تمثيل النساء كسفيراتٍ بنسبة ضئيلة جداً، وهذا يرتبط بالثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني، وانعكاس هذه الثقافة على النظرة من أهلية المرأة ومكانتها في تولي مناصب تمثيلية كسفيرات. أمّا عن التوزيع النسبي لأعضاء المجلس التشريعي حسب الجنس عام 1996 و2006 نسبة تمثيل النساء في العام 1996 كانت 5.6%. أما في الانتخابات التشريعية في العام 2006 كانت 13% بفضل نظام الكوتا¹².

9 The same reference p. 24 – 25

10 جاد، إصلاح: المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 2000

11 مركز الإحصاء الفلسطيني.

12 جاد، إصلاح - المرأة والسياسة - معهد دراسات المرأة - 2000 - ص 19.

تتأثر عملية صنع القرار بالتقاليد والقيم السائدة، ويمكن القول أنّ مشاركة النساء الفلسطينيات في مواقع صنع القرار على المستوى الرسمي لا زالت تعكس ذات الصورة النمطية؛ باعتبارهنّ المسئولات عن رعاية أسرهن في الحيز الخاص، وتنكر خوضهن العمل السياسي، ورؤيتهن مقتصرًا على الرجال فحسب.

المرأة الفلسطينية والسياسة الرسمية:

أ. الحركات الوطنية الفلسطينية والمرأة:

للحديث عن أثر الحركات الوطنية على النساء في العالم الثالث؛ نجد تناقضاً لتلك الحركات على المرأة، فمن جهة: نرى تلك الحركات في معرض نضالها لتحقيق الهوية الوطنية الفلسطينية والاستقلال الوطني أن هناك ضرورةً للحفاظ على التقاليد كأحد الأسس لإبراز الهوية الوطنية، والتي يسعى الاحتلال عادةً لطمسها، وفي ظل هذه الرؤية؛ يتمّ تجاهل توزيع القوة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع؛ التي تجعل النساء في قاع السلم الاجتماعي، ومن جهة أخرى: تسعى تلك الحركات -في الوقت نفسه- إلى خلق نموذج لامرأة جديدة فاعلة ومنخرطة في النضال الوطني لتحقيق الاستقلال، ويتمّ حل المعضلة بفصل ما يتعلق بنقد أسس النظام الاجتماعي السائد عما هو مطلوبٌ لتفعيل المشاركة السياسية للنساء، ويتمّ ذلك عن طريق توسيع مفهوم المنزل، وإعطائه طابعاً وطنياً ليصبح سياسياً¹³.

تشير البطريركية المستحدثة (الجديدة) حسب "شرايبي" إلى: "بنى كبرى (المجتمع، الدولة، الاقتصاد) وبنى صغرى (العائلة أو الشخصية الفردية) تسعى إلى أن تُلقى على عاتق النساء شرف مسؤوليات جديدة اجتماعية يتمّ فيها الربط بين مهمّة حثّر النساء وبين تحقيق السيادة الوطنية، وهو ما يربط النساء بشكل شرعي برباط جديد يُبرر الخضوع والدونية...". يأخذ الربط بين ما هو قديم وما هو حديث -عند تطبيقه على الحالة الفلسطينية- أشكالاً متعدّدة، حيث أنّ زيادة الإيجاب من قبل النساء عمل وطني، وتحول مؤسسة الأمومة إلى أحد مكونات الخطاب الوطني "أمّ الشهيد"¹⁴.

لا يعني هذا أنّ النساء في ظلّ هذا الوضع متلقياتٌ سلبياتٌ لما يُطلب منهن، ففي بعض الأحيان تُقدم الحركات الوطنية بعض الإمكانيات للنساء لتحدي ما هو سائدٌ من قيم ثقافية اجتماعية، ويدخلن في مجالات كنّ محرومات منها، وهنا: تعمل النساء على إعادة تشكيل ما هو تقليدي وإعطائه معنىً يسمحُ لهنّ بممارسة أنشطة جديدة لتصبح سياسة، حيث أُنحت الأحزاب للعديد من النساء داخلها خوض الانتخابات ضمن الكتل الحزبية المتنافسة، لكن بعد اعتماد نظام "الكوتا" وقرّحاً أدنى من مقاعد المجلس للنساء¹⁵. لذا: تكون الفرصة للمرأة الحزبية المشاركة أكبر من غيرها.

سيتمّ تناول "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" كمظلة لمنظمة التحرير تشارك المرأة الفلسطينية من خلاله في النضال الوطني من أجل التحرير، وتبدو فيه المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، لكن: أين هو "الاتحاد" الآن؟

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية:

نشأ "الاتحاد" كأحد القواعد الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 بمبادرة النساء أنفسهنّ، ويسعى "الاتحاد" لتنظيم وتعبئة الطاقات الفلسطينية من أجل تحقيق التحرر الوطني الديمقراطي، ويعمل "الاتحاد" على تحقيق أهداف الثورة الفلسطينية الديمقراطية على كامل أرض فلسطين، ملتزماً باليثاق الوطني الفلسطيني، وأنّ ذلك لا يتمّ إلا بالكفاح المسلح، كذلك: حشد وتنظيم المرأة الفلسطينية، والتعبئة لخدمة القضية، والإسهام الفعّال في معركة تحرير الوطن ضد المحتل، وإشراك المرأة في جميع مجالات العمل التنظيمي والنضالي في مختلف المستويات، والنضال من أجل مساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق والواجبات، وتوعية المرأة حول حقوقها المكتسبة من خلال نضالها، والتأكيد على الترابط بين قضية التحرر الاجتماعي للمرأة الفلسطينية وقضية النضال من أجل التحرر الوطني.

وتمّ اختصار الأهداف السابقة في عام 1998، والتي هدفت إلى تعزيز وحدة الحركة النسائية وتنظيم جهود النساء وتعبئة طاقتهن إلى

13 شرايبي، هشام "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 21.

14 شرايبي، هشام "النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص 21.

15 جاد، إصلاح - المرأة والسياسة - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - 2000.

- جنب الشعب، وعملية تغيير الأهداف السياسية جاءت لتلائم الواقع بعد عودة الأمانة العامة للاتحاد إلى الوطن، والتركيز على الأهداف التنموية: التي تلزم لبناء "السلطة الفلسطينية" من أجل¹⁶.
1. إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة: بما فيها حق العودة وتقرير المصير، وتجسيد دولة فلسطين وعاصمتها القدس.
 2. الارتقاء بدور المرأة في المجتمع، وزيادة إسهامها في عملية التنمية.
 3. النضال من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وتعزيز دور المرأة في مواقع صنع القرار.
 4. إبراز شخصية المرأة الفلسطينية بإشراكها في جميع مجالات العمل السياسي والتنموي والاجتماعي في مختلف المستويات.
 5. توعية المرأة لممارسة حقوقها التي اكتسبتها وانتزعتها من خلال المسيرة النضالية، والدفاع عن مصالحها المادية والمعنوية.

تلك الأهداف انعكست بقوة لتساهم في بلورة الاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية، والتي أقرت في 14 يونيو 1997 في مدينة رام الله.

تختلف مسيرة "الاتحاد" في الشتات عنها في الوطن على كافة المستويات التنظيمية والفكرية، حيث سعى "الاتحاد العام" في عهد الاحتلال لتنظيم النساء بصفته أحد مؤسسات منظمة التحرير، وأبعدت رئيصة "الاتحاد" وضُبق على العناصر النشطة فيه في ذلك الوقت، وتركز عمل "الاتحاد" في تلك الفترة ما بين نساء الطبقة الوسطى المتعلمة المدينة، التي كانت توجه خدماتها للفقراء، ولتحقيق الرفاه لأبناء الشهداء والمعطلين، حيث كان عمل "الاتحاد" في تلك الفترة خيرياً إغائياً، إضافةً إلى جميع النساء للمشاركة في المظاهرات والاعتصامات.

عادت قيادة "الاتحاد" من الخارج بعد اتفاقات "أوسلو" وبعد الخروج من الأردن ثم لبنان ثم الرحيل من تونس، وبدأت بإعادة بناء جسم "الاتحاد" وهيكله المختلفة عن طريق فتح العضوية الفردية -وليس المؤسساتية- أمام النساء، على اعتبار أن "الاتحاد" هو الممثل للمرأة في الداخل والشتات، كما ظهر جيل جديد من القيادات الشابة؛ والتي نُسبت للاتحاد.

وفي مقابلة مع "نعيمه" عضو أمانة عامة في مقر "الاتحاد العام" في غزة قالت: "قمت بالعمل السياسي منذ كنت طالبةً في الجامعة، فكنت من مؤسسي المجلس الوطني الثوري في قطاع غزة، وعملت داخل حركة "فتح" إلى ما بعد مجيء السلطة، حيث قمنا بإعادة تشكيل "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" إلى أن وصلنا لانتخابات الاتحاد العام للمرأة في العام 2009، وقمنا بعقد المؤتمر العام، ثم انتخاب أمانة عامة جديدة للاتحاد، فيها من القيادات الشابة ومن القدماء، بحيث تمّ الدمج بينهما، وكان يتمثل فيها من الخارج والداخل، وفي بداية تشكيل الاتحاد العام للمرأة: كنت مسئولةً عن التنسيق والتنسيق والتأطير وعقد اللقاءات والمؤتمرات داخل المناطق، بعد ذلك: أصبحت -لفترة- رئيسة اللجنة التحضيرية للاتحاد العام في قطاع غزة، من ثمّ: تمّ انتخابي كعضو أمانة عامة، والآن: أعمل في لجنة العلاقات الداخلية للاتحاد".

لكنّ "الاتحاد العام" انحسر دوره وتدنت مشاركة النساء السياسية فيه واختلقت، وظهر عمل "الاتحاد" واضحاً في فترة الانتفاضة الأولى، وفترة قدوم "السلطة الوطنية الفلسطينية" لكنه انحسر وتراجع في الوقت الحالي، لذا: يجب تفعيل "الاتحاد" لأهميته في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية:

- نظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني؛ فإنّ دور منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على تعميم المشاركة السياسية على جانب واحد من جوانب التنمية المجتمعية، وهو الجانب السياسي؛ بل أدائها لأدوار أخرى، فهي مطالبَةٌ بالعمل في 3 ميادين¹⁷:
1. أن تعمل في مواجهة الاحتلال؛ من خلال العمل على تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بضمان حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة.
 2. أن تنشط في مجال صناعة القرار.
 3. أن تنشط في المجال الاقتصادي؛ من أجل تمكين الشعب الفلسطيني اقتصادياً، وبناء اقتصاد وطني مستقل قائم بذاته.
- منظمات المجتمع المدني تربط بين الدولة والمواطنين، فهي تقوم بدورها في خلق الأجواء المناسبة لتحريك المجتمع نحو التأثير في سياسة

16 جاد، إصلاح - المرأة والسياسة - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - 2000 - ص 29 و30.

17 مركز التميز للمنظمات الغير حكومية، تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، العدد 2003، 23.

الدولة، كما تُعزز فكرة الانتخاب والاختيار الحرّ من خلال الانتخابات الدورية لأعضائها. وتعمل هذه المؤسسات في مجال التأهيل والتثقيف والتوعية.

يجب التنويه إلى أن هذه المنظمات لا تتمثل -ولا يجوز لها أن تتمثل- بديلاً للنظام السياسي، بل تقوم بدور الرافعة التي توفر ضوابط على سلطة الحكومة، عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي، كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، وإبصال الخدمات الاجتماعية.

انخرطت غالبية مؤسسات المجتمع المدني في النضال الوطني في مختلف مراحلها، وخاصة: مرحلة الانتفاضة الشعبية الأولى، كما قامت بالاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع، وطوّرت برامجها بحيث تتأقلم بسرعة مع التغييرات الجارية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كما أنّ هذه المنظمات يجب أن تتمتع باستقلال بنوي وتنظيمي واقتصادي؛ حتى تتمكن من أداء دورها نحو المجتمع؛ بعيداً عن هيمنة السلطة ورغباتها، لذا؛ يتطلب من السلطة السياسية أن تتعامل مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها شخصياتٍ اعتباريةٍ مستقلة ذات هياكل خاصة مستقلة وأهداف محددة، دون محاولة لتقييدها أو تحييدها.

وفي مقابلة مع "فريال": "أثر الانقسام علينا كمجتمعٍ مدنيّ، كنّا مقاطعين صانعي القرار لاختلافنا، وفي النهاية؛ أُجبرنا؛ لأنّ ترخيصنا والتدقيق والمتابعة تتم من خلالهم، ويمرّ في قنواتٍ رسميّة، حتى لو كنّا فكرياً لا ننتمي لهم، كل شيء نتبعه من خلالهم، حيث تمّ إغلاق العديد من مؤسسات المجتمع المدني نتيجةً للانقسام السياسي".

وتؤكد على ذلك "نعيمه": "والعمل في قطاع غزة صعب، ويواجه صعوبات في ظلّ الحكومة الحالية، حيث أنّ مقرّ "منظمة التحرير" بحّد ذاته مُصادر، فما بالك بأية مؤسسة فرعية تعمل تحت مظلة منظمة التحرير؟! وعلى الرغم من ذلك؛ فلا زال هناك أملاً في الإخاد العام للمرأة".

هذا يُظهر عدم الاستقلالية، كما يُظهر تقييد المنظمات الأهلية.

الأطر النسوية ومنظمات المجتمع المدني:

في نهاية انتفاضة العام 1987؛ ومع توقيع معاهدة "أوسلو" في العام 1993؛ كان لظهور قطاع المنظمات الأهلية كقناة رئيسية للمساعدات الأجنبية؛ والتي ساعدت على ظهور الخدمات على مستوى القاعدة، وشملت هذه الخدمات: العيادات، المدارس، الروضات، المشاريع المدوّرة للدخل. وعند عقد مؤتمر في العام 1991 تغيّر دور مؤسسات المجتمع المدني في الضفة وغزة، لقد كانت هناك زيادة واضحة في عدد المؤسسات العاملة في مجال المرأة من 1988 إلى 1994¹⁸.

أنت هذه المنظمات (منظمات التمويل) إلى الأرض المحتلة محملةً بأجندتها، والتي ليس شرطاً عليها أن تستجيب للحاجات المحلية، وحين ينحصر الأمر بالنساء؛ تركز هذه المنظمات على النساء، وتخلق وظائف للنساء المتعلّقات تعليماً عالياً عبر هذه المنظمات، لكنّ نشاطات هذه الوكالات لم تكن قط قادرةً ولا مهياًة، ولا رغبةً في توفير شواغل عمل للنسوة اللائي يعشن في الريف ومناطق الفقر¹⁹. بناء عليه؛ فقد غدت المنظمات الأجنبية ذات دورٍ مقرّرٍ في وضعية النساء المتعلّقات.

ارتبط نشاط هذه المؤسسات بالتمويل الأجنبي، وبالتالي؛ تخضع نشاطات هذه المنظمات وبرامجها وأولويات عملها لموافقة وتوجيهات الممول الأجنبي، وتحديد احتياجات المجتمع الفلسطيني. لكن توخّذ موقف العديد من المنظمات النسوية ورفضها تمويل "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" بعدم توقيعها على وثيقة تابعة لهذه الوكالة (وثيقة الإرهاب).

ارتفاع عدد ونفوذ منظمات المجتمع المدني، والتي حدثت مع بناء الدولة (إذا كنا نريد أن نفهم مسار الحركة النسوية في فلسطين، في الحقيقة الديناميكية المزدوجة، وهي بناء الدولة ومؤسسات المجتمع المدني) قادتنا إلى زيادة التجزئة وعدم الحراك لدى الحركات الاجتماعية الفلسطينية. كما أنّ تركيبة مؤسسات المنظمات الأهلية؛ حيث القرار بين يدَيّ الجسم الإداري للمؤسسة. أيضاً تتم الانتخابات الدورية

18 جاد، إصلاح: المرأة والسياسة - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - 2000 - ص44.

19 سمارة، عادل: المرأة الفلسطينية في سوق العمل/محددات ومؤشرات (الجزء الأول) - العدد - 2627- 19 تموز 2011.

في هذه المنظمات؛ لكنها تفتقر إلى الديمقراطية، وتعاني من شخصنة المؤسسة، فرئيس المؤسسة في أغلبها هو المؤسسة وصانع القرار فيها.

وحوّلت القضايا الوطنية إلى مشاريع ذات فترة قصيرة معتمدة على التمويل الغربي، فهي متلقية أكثر منها فاعلة. يوجد أيضاً بعد ثقافي يشمل نشر قيم تفضل الاعتمادية.

خطاب نسويات منظمات المجتمع المدني أساسه ليبرالي، فردي، والذي يتجاهل ظهور كثير من المجموعات والحركات الاجتماعية والسياسية من الدولة الوطنية العلمانية من حقوقهم المدنية والسياسية إذا حاولوا ذلك بعيداً بمعزل عن الحقوق الأخرى، ولن تساعد في الحصول على التحوّل الديمقراطي للموس. وترك التحرر الوطني جانبا²⁰.

وعندما حدث تغيير في الحركة النسوية؛ وُجدت نساءً نخبة مهنيات من الطبقة الوسطى على حساب ناشطات نسويات من الفلاحات؛ ونساء المخيمات من المنظمات الشعبية، أيضاً؛ حدّد نطاق تأثير هذه المنظمات على قضايا رئيسة لها علاقةً بالتغيير الاجتماعي، مثل: العدالة الجنديرية والمساواة، واعتمادهم على رغبة السلطة، وحسن النية لإصلاح التشريعات؛ والتي تؤثر على علاقات النوع الاجتماعي، أو تقديم سياسات جديدة لتحسين وضع المرأة.

تعلق الكاتبة "إصلاح جاد" وتقول: "في هذا السياق؛ العلمانيات يفقدن القاعدة؛ بدعوى سياق الحقوق بمعزل عن الأجندة الوطنية، وفي غياب دوائر انتخابية منظمة ومحسّدة، نشيطات المنظمات الأهلية النسويات فائتات على أساس مشاريع ذات دورة حياة قصيرة، وليس لديهن القدرة الكامنة لتقديم البدائل، وأن يصبحن حركة معاكسة ضدّ كل أشكال وانتهاكات الحقوق المدنية والإنسانية، كما ينحسر وجود هذه المنظمات في مناطق جغرافية محددة". تقول الكاتبة بأنّ نساء منظمات المجتمع المدني يعتمدن على العولة أكثر من الأدوات المحلية، ويتناولن قضايا حقوقية وليس قضايا وطنية، لكنّ هذا يأتي بسبب المرحلة التي تتطلب هذا التغيير. وفي مقابلة مع "منال" تقول: "تعتمد مشاريعنا على التمويل لمدة محدودة حسب المشروع الممول، والاستمرارية المؤسسة؛ نحن نسعى دائماً لتدبير الأموال وكتابة المقترحات وتقديمها للممول".

تُكمل الكاتبة: "يمكن القول أنّ هذه المنظمات الغير حكومية لم تصل إلى بلورة وعي اجتماعي يؤدي إلى التغيير، وما زال بعضها يفتقر إلى أسس العمل الصحيح، ما ساهم في تغييب دورها كشريك في عملية التنمية، وفقدان آليات المشاركة الفعّالة في رسم السياسات الداخلية وصنع القرار، وهو ما يمثّل جوهر عملية المشاركة السياسية، وبذلك؛ لم تستطع هذه المنظمات لعب دور إيجابي في عملية التحوّل الديمقراطي في فلسطين²¹."

برأيي؛ فإنّ الكاتبة لم تذكر أنّ هذه المنظمات النسوية في أساسها انطلقت كجزء من الحركة الوطنية في سياق نضالها ضد الاحتلال، وبعد "أوسلو" تمحور العمل النسوي حول قضايا ذات طابع اجتماعي منسجم مع المرحلة، فانصبّ اهتمامها حول التشريعات، وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار، والحقوق، وهذه قضايا كانت مهمّة في مرحلة ما قبل "أوسلو"، وأسهمت برامج التمويل الأجنبي في تخديد أولويات الحركة النسوية، فمعظم البرامج التي تمّ دعمها كانت غير مرتبطة بالبعد الوطني الديمقراطي العام، وعلى مستوى الحركة النسوية الفلسطينية؛ لوحظ تراجع في مشاركتها، وهذا يرجع للتحوّلات التي طرأت على بنية وبرامج المنظمات؛ عبر الجمع بين التحرر الوطني والاجتماعي.

أثر الاحتلال على المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية لا تتم بمعزل عن تأثير الاستعمار (الكولونيالية) بالإضافة للوطنية كعناصر رئيسة تؤثر في النساء، خاصة في دول العالم الثالث، وتؤثر "الكولونيالية" في النساء في عدّة قضايا منها: تأخير وتأجيل النضال الاجتماعي؛ بسبب هيمنة القضية الوطنية على غيرها من القضايا، وخاصة قضايا النساء. فالاستعمار يعزّز اللامساواة في المجتمع، وبالتالي؛ تعميق الفجوات الاجتماعية والعرقية والدينية، حيث يتبع الاستعمار سياسة "فترق تُسد". كذلك يعمل الاستعمار على التحكم في نظام القيم الثقافية السائدة؛ بهدف استخدام ما يُرسّخ علاقة الهيمنة والتبعية الاقتصادية والاستعمارية؛ لتدمير الاقتصاد الفلسطيني.

20 جاد، إصلاح: نساء حركة المقاومة حماس والموقف من النساء الاستشهاديات، جامعة بير زيت -معهد دراسات المرأة - 2008.

21 نفس المصدر السابق.

وتشويش وتخفير ما يقف في وجه هذه الهيمنة والتعبية الاستعمارية.

هذه العوامل تعمل على إعاقة وعي النساء بذواتهنّ، والنظر إلى النضال الوطني على أنه الخلاص من القهر والاستبداد السياسي والاجتماعي. إن تأثير الاستعمار في أدوار المرأة في المجتمع الفلسطيني لا يقف عند دور الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، فسبقه الاستعمار البريطاني، وسبق هذا الاحتلال احتلالات أخرى، ورغم ذلك: قاومت المرأة الفلسطينية الاستعمار، حيث استمرّ دور النساء منذ هزيمة 1948، حيث انتشرت الجمعيات الخيرية في المدن، وجاءت بمبادرة عدد من النساء، لمساعدة ما تبقى من المجتمع للنجاة من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، ونشأت جمعيات عدّة لرعاية الأيتام والمشرّدين، إضافة إلى رعاية اللاجئيين والمشرّدين من قراهم، وركزت على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمرأة والأسرة، فهذا الدور الغير مرئي يشتدّ ويتعاظم في الأزمات والمدّ الوطني²².

وفي الانتفاضة الأولى: شاركت المرأة في المظاهرات ضد الاحتلال، وسقطت شهيدةً برصاص جنود الاحتلال الإسرائيلي، واتخذ دورها أشكالاً مقاومةً لنزع اعتقال أحد أفراد العائلة. كذلك لعبت النساء دوراً مهماً في تنظيم حملات لنسج الملابس الصوفية للمعتقلين، خياطة الأعلام، وتوفير بدائل عن المنتجات الإسرائيلية ومقاطعة شرائها.

من أشكال المشاركة غير الرسمية أيضاً: الفعاليات التي تدور خارج العائلة، وتتطلب سفرًا لمسافات بعيدة، وتشمل: الزيارات المنتظمة للمعتقلين من الأقارب والأبناء، والتي تبدأ منذ ساعات الفجر وحتى منتصف الليل، والانتظار لساعات طويلة على أبواب السجون، والتفتيش الشخصي المهين، كل هذا لرؤية الأحباب لفترة قصيرة جداً، كذلك: متابعة قضايا الأسرى والاحتجاجات أمام "الصليب الأحمر" من أجل نصرتهم والتضامن معهم؛ بالذات في فترة إضرابهم عن الطعام²³ وحتى هذا الحق حُرِم منه أهالي الأسرى في غزة لزيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية لسنوات، من قبل الاحتلال الإسرائيلي بعد سيطرة حكومة حماس، ومن مدة قريبة جداً: سُمح لبعض بزيارة أبنائهم في السجون.

غالباً ما كان يُنظر لهذه الأنشطة السياسية المختلفة التي قامت وتقوم بها المرأة الفلسطينية على أنها أعمال فردية لحماية عائلاتهم، وبالتالي: فهي من متطلبات المعيشة والحياة اليومية للمرأة في بيتها وأسررتها، خاصةً وأنّ هذه المشاركة تدور داخل المنزل أو حول العائلة، تفاعل عدّة عناصر مع هذه الأنشطة تساعد النساء على التطوّر والتمكين، وبالتالي: تلعب النساء دوراً مؤثراً في عملية التغيير، أو العكس من ذلك، حيث تُستعمل كعوامل تهميش للنساء وعزلهنّ من أن يلعبن دوراً مؤثراً وفاعلاً على مستوى السياسة الرسمية.

1. الاحتلال الإسرائيلي وأثره على النساء:

أعاق الاحتلال الإسرائيلي مشاركة النساء في الاقتصاد والعمل، ما أدى إلى تهميش دورهنّ الإنتاجي، كما أعاق مشاركة واسعة ومستمرّة للنساء في السياسة عبر عدة وسائل: وجُمع عن ذلك:

أ. تعزيز اعتماد المرأة على العائلة:

الحرب المستمرة على غزة وآثارها على أدوار النساء، فمثلاً زيادة عدد الأسرى وما يحمله ذلك من عناء، فمن تقوم به هنّ النساء في الأغلب، رعاية المعاقين جرّاء الحرب على غزة، وما أعقب ذلك من إعاقات، موت الزوج أو الأب وقيام المرأة بتحمّل أعباء الأسرة؛ حيث تُدار الأسرة من قبل المرأة، كلّ هذه أعباء ألقى على كاهل المرأة، وعددت أدوارها، وبالتالي: أثرت على مشاركتها، إجمالاً: أثر الاحتلال وعدم وجود سياسة اجتماعية تسعى للتنمية -وخاصة الفئات الفقيرة- إلى الاعتماد الشامل على دعم العائلة والقرابة، كما عمل على تدعيم سلطة العائلة على النساء، وعزّز أدوارهنّ الإيجابية؛ خاصة الذكور: كأحد أشكال الضمان والأمان للمستقبل، ويظهر واضحاً أنّ هناك زيادة في حجم الأسرة مع زيادة عدم الاستقرار والأمان، فحجم الأسرة هذا يجعل عملية لعب دور سياسي على أسس منتظمة مسألة صعبة، خاصة للنساء الفقيرات، نظراً لحجم الأعباء المنزلية الكبيرة الملقاة على عاتق معظم النساء، لكنّ هذا لا يمنع من أن تشارك النساء جماعةً في لحظات المدّ الجماهيري بشكل مؤقت، أو أن تنقل ما يستلزمه النشاط السياسي إلى داخل بيتها؛ حيث يقمن بنسج ما يحتاجه المساجين من ملابس صوفية، أو خياطة الأعلام الفلسطينية للمهرجانات؛ كنوع من المشاركة في الحيز الخاص²⁴.

ومن العوامل التي زادت من اعتماد المرأة على العائلة أيضاً: سياسة العقوبات الجماعية؛ التي كانت تؤدي أحياناً لأن تفقد العائلة المعيل.

22 جاد، إصلاح: المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 2000.

23 نفس المصدر السابق.

24 جاد، إصلاح: المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة -جامعة بيرزيت - 2000 - ص 15 و ص 16.

أو أن تفقد البيوت الذي تعيش فيه، نظراً لسياسة هدم البيوت للفلسطينيين، أو إلى فقدان مصدر الدخل الرئيس. كذلك الحصار وما سببه من شحّ غاز الطبخ؛ وأحياناً انقطاعه، انقطاع الكهرباء، عدم توقُّر بعض السلع الضرورية، انقطاع الوقود.. وغيره. لذا؛ تزداد أهمية العائلة في توفير الأمن والحماية لأعضائها؛ وتأمين الاحتياجات الأساسية لهم، وهو ما يستدعي تضحيات متبادلة من قبل أفراد الأسرة. لكن في نفس الوقت؛ تلقى على عاتق النساء -وهنّ في قاع سلّم السلطة- أعباء ومسئوليات الأعضاء الأضعف²⁵ مثل (كبار السن، المعاقون، الأطفال.. الخ) هذه الظروف جعلت من إمكانية التحرّر من سيطرة الأسرة -خاصةً إذا كانت معترضةً على مشاركة المرأة سياسياً- أمراً صعباً.

هذا ما أشارت إليه مجموعةٌ مشاركةٌ من وسط غزة - دبر البلح: "معروف إنه النساء الحلقة الأضعف، وتوكل إليهنّ المسؤوليات، لو فيه معاق، مسنّ، طفل في المنزل؛ يكون مسئولية المرأة، كذلك عندما يُعتقل الزوج؛ بتقعد الزوجة سنوات طويلة تُربي أولادها وتنتظره".

ب. تعزيز القيم التقليدية السائدة واستغلالها لصالح الاحتلال:

إنّ استخدام العلاقات السائدة بهدف إحلال علاقات سيطرة محلّ أخرى تُعد في الغالب سلاحاً ذا حدين. فكما استخدم الاستعمار القيم السائدة بهدف تفتيت وإحكام السيطرة على الشعب؛ فقد استخدمت أيضاً من قبل المواطنين لتحفيز المقاومة ولتوحيد الشعب ضدّ المحتل. لقد استخدم الانتداب البريطاني -قبل الاحتلال الإسرائيلي- منظومة القيم السائدة بهدف قمع المقاومة من جهة؛ والحفاظ على علاقات اللامساواة السائدة من جهةٍ أخرى. كما استخدم مفهوم "الشرف" العربي والمربط بطهارة النساء لإفزاع الفلاحين وتهجيرهم من قراهم على يد القوّات اليهودية بعد عام 1947. كما عرّي الرجال أمام النساء؛ بهدف إذلالهم وكسر شوكة مقاومتهم؛ حيث استخدم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1986، وكان هناك مسعى لإيصال رسالته فحوها أنّ "المرأة التي تشارك في أنشطة سياسية تستهدف الاحتلال الإسرائيلي؛ سيُنْتَهكُ شرفُها" وترجم هذا في المعتقلات الإسرائيلية، وتوسّع الاحتلال في استخدام هذا النهج في الانتفاضة الأولى؛ نظراً لاتساع دور ومشاركة النساء السياسية.²⁶

هذه العقوبات والممارسات البشعة من قبل الاحتلال أدّت إلى خوفٍ كثير من الأهالي على نساءهم؛ وخاصةً الفتيات، حيث منعهنّ من أيّ نشاط سياسي -وحتى من مغادرة المنزل أحياناً- كما انتشرت ظاهرة الزواج المبكر؛ طلباً للستر، وهذا ظهر واضحاً في الانتفاضة الأولى، وبالرغم من المعوّقات التي أوجدها الاحتلال؛ غير أنّ سياساته دفعت أيضاً بعدد من النساء لصفوف المقاومة؛ سواءً المنظمة منها أو العفوية، كذلك أدّى إلى تعزيز الدور السياسي غير الرسمي للكثير من النساء في المجتمع الفلسطيني.²⁷

ج. إلغاء الحدود بين العام والخاص:

أثر الاحتلال الإسرائيلي بعد عام 1967 على المرأة، وبالتالي؛ على دورها السياسي؛ بإلغاء المسافة الفاصلة بين عالمي المرأة الخاص (المنزل) والعام (المجتمع) حيث داهم الاحتلال البيوت، وكذلك قام بمداهمة أماكن الدراسة سواء أكانت روضةً أو مدرسةً أو جامعة. كما قام بهدم هذه الأماكن، وشرد الكثيرين؛ سواء في الحرب على غزة أو في التوسّع في بناء الجدار في الضفة الغربية، وهدم بيوت الأهالي في القدس بحجة بنائها دون تراخيص، واستولى على بيوتٍ أخرى.

إضافة إلى التوسّع الإسرائيلي الكبير في سياسة العقوبات الجماعية؛ والتي استهدفت هدم المنازل الفلسطينية، حيث هدم الاحتلال بيوت نشطاء سياسيين في الحرب على غزة، وكذلك بيوت مجاورة للخط الأخضر، هذا أدّى إلى إلقاء آلاف الأسر في العراء، إضافةً إلى إجراءات منع التجوّل الطويلة، عملت هذه الإجراءات على إلغاء الحدود الفاصلة بين البيت كمكان آمن يلجأ إليه الإنسان وقت الخطر وبين أيّ مكان خارجه؛ سواء أكان شارعاً أو مدرسةً أو مكان عمل، فقد تمّ إلغاء حدود البيت كمكان آمن تلجأ إليه النساء وأطفالهن، وكثيراً ما تمّ قتلٌ وضرب الآباء والأمهات والإخوة داخل بيوتهم، وبشكل متعمّد أمام أطفالهم، وبالعكس؛ فقد تمّ التنكيل بأطفال أمام والديهم؛ دون أن يتمكّن أبؤهم من توفير الحماية لهم، كما استخدم المنزل كميدان للعمل السياسي خياطة الأعلام التي ترفع في المناسبات العامة. أيضاً استعمل المنزل لإيواء المطاردين والمطلوبين أمنياً من قبل الاحتلال الإسرائيلي، أيضاً استعمله بعض المقاومين كأماكن

25 صايغ، روز ماري: "الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة"، في جاد، إصلاح: المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 2000.

26 جاد، إصلاح، المرأة والسياسة، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، 2000.

27 بني مريس وآخرون 1987، ص 113-115، في إصلاح جاد - المرأة والسياسة - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - 2000.

لحزن ذخيرتهم. كذلك قيام أمهات وأخوات المعتقلين بزيارة السجن ومراجعة المحامين ومتابعة المحاكم المستمرة. وبهذه الأفعال يتحوّل المنزل الخاص لممارسة عدد من المقاومة والأنشطة السياسية.²⁸

من أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة: عسكرة الانتفاضة الثانية، ما أدى إلى استخدام القوّة المفرطة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. حيث أنّ الدور الرئيس للمرأة هو المساند، فهي أم الشهيد، أخت الأسير أو زوجته. حيث عرفت النساء بالدور السياسي المساند للمقاومين، والنخبة منهنّ شاركت في الاعتصامات ومسيرات تشييع الجنازات وزيارة أهالي الأسرى.

2. الانقسام الفلسطيني وأثره على المشاركة:

الوضع الفلسطيني وما فيه من انقسام سياسي وأيديولوجي تدعمه محاور خارجية أثمر على المشاركة، فالانقسام الراهن أبعد من أن يكون خلافاً سياسياً وصراعاً على السلطنة بين "فتح" و"حماس"، فهو تنويجٌ لسيرة من مراكمة استعصاءات استراتيجية واجهت المشروع الوطني منذ تأسيسه، ثم تعمق وازداد مع ظهور حركة "حماس" .. وأخطر ما فيه: توظيف إسرائيل لأزمة النظام السياسي الفلسطيني في فصل غزة عن الضفة، واستدراج "حماس" لتولي أمر غزة. وبقاء الصراع مفتوحاً في الضفة كأرض متنازع عليها، وبالتالي: لا يمكن إنتاج تسوية مشرّفة ولا مقاومة ناجحة في ظل الانقسام. فالمفاوضات في مأزق كبير، وإسرائيل تفرض على السلطة شروطاً جديدة كالأعتراف بالدولة اليهودية وبقاء الاستيطان، و"حماس" في مأزق: حيث بقاء استمرارها مربوطاً باستمرار الهدنة مع إسرائيل²⁹ فالانقسام لم يعد جغرافياً بل بات ثقافياً واجتماعياً وقانونياً، فحركة "حماس" تمثل مشروعاً سياسياً ودينيًا، والثالي: تنتج ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية، وخصوصاً في القطاع، فهي تحوّن وتكفر، وهناك نظم وتشريعات قانونية تصاغ في غزة مختلفة عما هو في الضفة، وهذا يعني أنّ المجلس التشريعي يسير بموازاة الانقسام السياسي، وهذا يشجّع "حماس" في غزة على أن تسنّ شريعتها الخاصة بها، فمثلاً: قانون العقوبات؛ والذي أصدر برسم رئاسي في مارس 2010 سيقودنا إلى إصلاح محدود، وسيطبق في الضفة على حساب المؤسسات الديمقراطية ومبادئها، وقد صدر مؤخراً مشروع قانون عقوبات في غزة بسمه "حماس" الخاصة بها، وقانون الفصل في المدارس في غزة.

كما أنّ علاقة المواطنين بعضهم ببعض تعيّر: حيث ظهرت ثقافة الكراهية والحقد والإقصاء، ووصل الأمر حتى في الزواج، حيث باتت الأسرة تسأل عن الفتى أو الفتاة -إن كان من "فتح" أو "حماس" - قبل الزواج.

وهذه ثقافة غريبة عن مجتمعنا الفلسطيني المتماسك والمتضامن دائماً. يذكر الكاتب إبراهيم أبراش في مقالته "الانقسام الفلسطيني وأثره على التسوية" أنّ الانقسام نأج عن تراكمات واجهت المشروع الوطني، لكنّ الانقسام هو اختلافٌ أيديولوجي بين حزبين متنافسين على السلطة، وأحد هذين الحزبين -حماس- يرفض التسوية، وهو خارج "منظمة التحرير" وي طرح نفسه بديلاً عن الطرف الآخر: الذي ينهج نهج المفاوضات. استغل الاحتلال هذا -طبعاً- وبدأ بفرض شروطه: سواءً على "حماس" في غزة (حتى وإن كانت تلتزم بالنهضة) أو على "السلطة الوطنية" في الضفة حتى وإن كانت تعترف بالدولة اليهودية.

وفي مقابلة مع مجموعة مركزية من النساء من بيت لاهيا: أكدن على تأثير الانقسام على العلاقات الاجتماعية: "في حركة حماس لما المرأة بدها تروح على فرح؛ لازم يكون الفرح إسلامي، وأولادهم ممنوع يتزوجوا أيّ حدا من حركة فتح، وممنوع يحكوا إلا مع أولاد حركة حماس" ..

كما أكدته "فريال" في مقابلة معها: "الانقسام أثر على كلّ شيء، على علاقة المرأة الاجتماعية، على الحالة الاقتصادية، وعلى الحالة النفسية، أثر على بعض النساء بفقد الدخل، أثر الانقسام على الزواج؛ حيث أصبح الزواج سياسياً". كما أثار الانقسام الفلسطيني على مشاركة المرأة السياسية، حيث أوجد شرخاً بين المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. الحملة الوطنية لمشاركة النساء كانت من أنجح الحملات المشتركة بين الضفة والقطاع، ولكن بعد الانقسام؛ ذهب الجهود هباءً، وانقسمت الحملة أيضاً. في ظل الحصار والبطالة المتفشية والعدوان المتكرر على قطاع غزة.. أصبح اهتمام المرأة ليس على صنع القرار

28 جريدة الأيام، شهر نيسان 1997، ص 17 في جاد إصلاح، المرأة والسياسة، ص 17، 2000.

29 أبراش، إبراهيم: "الانقسام الفلسطيني وأثره على مستقبل التسوية"، جامعة الأزهر 2008.

والقيادة: بل أصبحت همومها تتعلق بالاحتياجات الأساسية المفقودة مثل (الكهرباء، دخل ثابت لتوفير لقمة العيش، الغاز، الخ...).

”إذن: في ظلّ الوضع السياسي المتردّي وآثار الحرب والانقسام أصبح الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة ليس الحديث الأهم، فالحياة قاسية على النساء في غزة، والأزمات دائماً توكل إلى المرأة“ (منى).

كما أثر الانقسام على المؤسسات النسوية العلمانية، وجعلها أماكن غير مستقرّة. هذا ما أكدته ”فريال“: ”..أثر الانقسام على مراكز المجتمع المدني، أثر بمنع التعامل مع المراكز الهرمية للسلطة والوزراء وغيرهم بسبب الانقسام؛ ولكن أجبرنا في النهاية على التعامل معهم؛ حتى لا نكون مخالفين للقانون ونحصل على الترخيص...“.

حوّل الانقسام القضية الفلسطينية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال لصراع على السلطة، وهذا الصراع نتيجة اختلاف أيديولوجيا الطرفين المتنازعين. كما أبطل الانقسام من إمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين. لأنّ الشرعية الدولية تحدثت عن الضفة وغزة كوحدة واحدة³⁰ أعطى ذلك فرصة لتراجع الاهتمام الدولي بالقضية من قضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية؛ إغاثة ومساعدات غذائية طارئة، ومطالبية برفع الحصار، ففي ظلّ الانقسام لا يمكن تشكيل قيادة عمل وطني، وهذا ما ستكون له نتائج خطيرة على مستقبل القضية. لذا: باتت المصالحة ضرورة ملحةً وواجباً وطنياً.

أزمة الأحزاب السياسية وأثرها على النساء:

أثرت الأزمة السياسية التي مرّت -وما زالت تمرّ- بها الأحزاب في تقليص القواعد الجماهيرية المنظّمة للأطر النسوية، وأدت أسباباً داخلية تتعلق بالانقسام السياسي الحالي بين فتح وحماس، إلى انفضاض جزء ليس بسيط عن هذه الأحزاب، ذلك الفصل الذي ساد في النخافة السياسية الفلسطينية بين ما هو وطني وما هو اجتماعي. وتعزيز فكرة أنّ مهام المرحلة الوطنية تتطلب تأجيل القضايا الاجتماعية لما بعد التحرير³¹ واختلقت آراء الأحزاب حول هذا الموضوع، فالجبهة الشعبية دمجت بين ”الوطني“ و”الاجتماعي“ لكنّ ”فتح“ ميّزت باتجاه ”الوطني“ وتأجيل القضايا الأخرى.

وبرأيي: فإنّ قضيتنا عمرها طويل، لذلك: يجب عدم تناسي قضايا المرأة وإهمالها أمام ”الوطني“ فكلاهما مهم، لكن: في فترات الأزمات والحروب يزداد الاهتمام بـ ”الوطني“.

وبالرغم من التراجع في شعبية الأطر الجماهيرية -ومنها النسوية- ظهر وعيٌ بين النساء بضرورة عدم الركون إلى الأحزاب السياسية فقط. لذا: أنشئت مؤسساتٌ مثل ”طاقم شئون المرأة“ كإحدى المؤسسات التي واكبت عملية ”مردد“ للأطر المؤيدة، ورفضت الأطر النسوية التابعة لأحزاب المعارضة الانضمام له.

كما أصدر ”الإتحاد العام“ للمرأة في 2/8/1994 ”وثيقة مبادئ حقوقية نسوية“ ونشر الوثيقة إلى وعي النساء لاستمرار النضال من أجل التحرير الوطني. إضافةً إلى وثيقة تتعلق بالحقوق الأساسية للمرأة، وهذه الوثيقة جاءت كمحاولةٍ من قيادة الحركة النسوية لتوحيد مطالب النساء في مرحلة تأسيس ”السلطة الوطنية“.

هذا الوعي فتح برامج جديدة أمام النساء؛ مثل الاهتمام بالتشريعات (مشاريع مركز المرأة للإرشاد القانوني) والإعلام (برامج مركز الدراسات النسوية -القدس، مركز شئون المرأة في غزة ونابلس) قضايا التنمية وفرص العمل والتعليم والثقافة والصحة. أيضاً: الاهتمام بتغيير علاقات القوة في المجتمع: كالاقتحابات لتعزيز الديمقراطية.

وتؤكد على ذلك ”منى“: ”الأجندة الاجتماعية كانت تؤجل دوماً، لكن: بعد ذلك تمّ توحيد الجهود للمؤسسات النسوية لتعديل وسنّ قوانين أكثر عدالة“.

أعطت هذه المؤسسات -مشاريعها الوطنية والاجتماعية- مجالاً لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. عجزت بعض الأحزاب السياسية عن ربط قضايا التحرر الاجتماعي في سياق واحد ومتصل مع القضايا الوطنية، حيث حاولت الأحزاب والتنظيمات السيطرة على العمل النسويّ، والطغيان لبرامج الأحزاب السياسية على عملها وتوجهاتها، واستمرار تغييب قضايا المرأة

30 إبراهيم، أبراش: ورقة عمل بعنوان: ”الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مستقبل النسوية وقيام الدولة“.

31 جاد، إصلاخ: ”المرأة والسياسة“، معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت، 2000.

الهامة والملحة، فهذا ما ميّز التاريخ السياسي الفلسطيني قبل النكبة وما بعدها. رفض الكادر النسوي سيطرة الأحزاب على الأطر النسوية، والتي ساهمت في تهميش دور الكادر النسائي داخل الأحزاب. وهناك أيضاً ظاهرة "تريف" العمل النسوي بينما هو نشاط "مديني" بالأساس. وانعكاس هذه الظاهرة على استتباع منظمات المرأة للأحزاب الفلسطينية، التي طغى عليها أيضاً الطابع الريفي بصورة ماثلة، وأثر ذلك لجهة عدم تحقيق إنجازات على الصعيدين السياسي والاجتماعي، بما فيها قضية المرأة. وما تبع ذلك من انخراط الشباب/ات في المخيمات في العمل الفدائي. حيث أنّ معظم سكان المخيمات من القرى الفلسطينية المهجرة. هذا التوجه يحمل خطراً؛ ألا وهو خطر فرض القيم الثقافية الريفية التقليدية على المجتمع الفلسطيني كله، وهذا يُلغي إمكانية الانفتاح الثقافي والفكري والاجتماعي الذي يحتاجه قضايا حُرّر المجتمع الفلسطيني، وبذلك تغيب المرونة السياسية، ويتم تقديس الواقع وثقافته باعتبارها قيماً مقدسةً تحاكي هوية الشعب الفلسطيني³².

وقد ألقى هذا الواقع أعباءً على الحركة الوطنية في المجتمع الفلسطيني في محاولتها تنظيم صفوف النساء وتجنيدهن. فإلى أي حدّ استطاعت تلك الحركة رؤية وفهم ما تقوم به النساء من أدوار سياسية مختلفة في حياتهن اليومية بهدف إظهار هذه الأدوار والاعتراف بها، ومن ثمّ: تأطيرها وتنظيمها. لتصبح قوةً فاعلةً، فهذا ما حاولت الحركة النسوية المنظمة أن تقوم به في ارتباطها بالحركة الوطنية. ضعف المشاركة السياسية للمرأة لا يقتصر على المرأة الفلسطينية فحسب؛ بل ينطبق على المرأة في دول العالم الثالث بعمومه؛ ولكن بنسب متفاوتة. لكن في الحالة الفلسطينية يوجد وضعية خاصة للمشاركة السياسية للمرأة، ليس فقط من حيث نسبة المشاركة؛ بل من نوعها أيضاً. لأن المشاركة السياسية للمرأة فيها نوعٌ من الخصوصية، فهي مربوطةٌ بالاحتلال والصراع السياسي. كما أنها مربوطةٌ بصنع القرار السياسي؛ والذي يختلف من بلدٍ لآخر؛ حسب النظام السياسي وطبيعته، فالحكم على مشاركة المرأة من خلال مؤشرات مثل: نسبة التسجيل في سجل الناخبين، أو التصويت في الانتخابات، أو تمثيل المرأة في المجلس التشريعي أو مؤسسات السلطة، وكذلك مشاركتها في النضال الوطني؛ سواء على الصعيد الرسمي (العام) مؤسساتياً أو الخاص (المنزل).. كذلك ارتباط المشاركة السياسية بموضوع التنشئة والثقافة السياسية، فالتنشئة السياسية تُعدُّ المواطن للمشاركة في الحياة السياسية، لذا: فالثقافة السياسية مرتبطةٌ بالتنشئة، وتلعبان دوراً في فهم المواطن لحقوقه السياسية، بالذات حقّه في المشاركة في اتخاذ القرار السياسي. وفي الحالة الفلسطينية؛ هناك تناقضٌ واضحٌ بين التنشئة السياسية السائدة في المجتمع؛ ولدى الفصائل الفلسطينية من جهة، وثقافة المشاركة السياسية من جهةٍ أخرى، وهذا أمرٌ لا يقتصر على المشاركة في صنع القرار السياسي، وإنما هو ظاهرةٌ سيولوجيةٌ عامةٌ مرتبطةٌ بثقافة المجتمع الأبوية الذكورية والرعبية، بدءاً من الأسرة، فالأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبهذا؛ فإنّ تدني مشاركة المرأة السياسية لا يعود للمجتمع الذكوري الأبوي فقط؛ بل تشارك المرأة في تهميش نفسها؛ برضاها وتقبّلها لهذا التهميش³³.

تقول "نعيمه": "المرأة تعاني من تهميش دورها، رغم أنها لو أعطيت الفرصة تكون أقدر من الرجل على العمل والمشاركة، لكن التهميش الذي تعاني منه المرأة تتحمل هي المسؤولية عنه بالدرجة الأولى، لأنها في داخل تنظيمها وفي داخل العمل تقبل بقرارات الرجل، ثم إنّ الأحزاب نفسها مبنية أو بسارية المرأة فيها بحاجة إلى نضال وكفاح كي تصل إلى حقوقها، قلّة الثقة في المرأة تأتي من قبل المجتمع، وهذا يُعيق دور المرأة، لكن مجتمعنا بدأ يستوعب ويتقبل دور المرأة في العمل السياسي والنضالي".

وتؤكد ذلك "منال": "التهميش لدور المرأة تحمله المرأة نفسها، فالثقة موجودةٌ ومتوفرةٌ لدى المرأة، إذن: هناك إقرارٌ يقبل المرأة لتهميشها داخل حزبها، حيث تقبل بقرارات الرجل، وهناك إقرارٌ بأنّ المرأة بحاجةٍ إلى نضالٍ للحصول على حقوقها؛ سواءً في الأحزاب اليسارية أو اليمينية" (منال).

الجدال الذي دار حول إقرار مبدأ "الكوتا" لضمان مشاركة النساء في الوصول إلى المجلس التشريعي، ومعركة النساء من أجل إقرار مبدأ "الكوتا" يعكسان مدى عدم جدية التنظيمات للاهتمام بوصول النساء إلى مراكز صنع القرار، فالحوارات والنقاشات التي دارت بين الشخصيات السياسية والشخصيات النسوية، ورفض مبدأ "الكوتا" بذريعة أنّ القرار بشكلٍ تمييزاً وخرقاً للقانون الأساسي الفلسطيني؛ الذي ينصّ على عدم التمييز، وهذا يعكس استهتار الساسة الفلسطينيين بالعنصر النسوي واستبعاده، واستغلال نظام "الكوتا" من قبل العائلات الكبرى وبعض الأحزاب السياسية بما لا يخدم المصالح النسوية، حيث قامت العائلات بحشد الأصوات للمرشحين/ات

32 شوملي مصلاح، روز: "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار، مركز الأبحاث الفلسطينية ماس، رام الله - فلسطين - 2012.

33 الغيداء، العدد العاشر، خريف 2004، أبراش إبراهيم، الثقافة والسياسة.

لدرجة أنّ الحزب السياسي لجأ إلى استخدام الانتماء العائلي لأعضائه المرشحين. والسؤال هو: هل "الكوتا" تلبي طموح النساء؟ في الفترة الحالية نعم كون تجربتنا الفلسطينية جديدة، والمجتمع لا يستوعب انتخاب امرأة، فهو -كبداية- جيد. "والدليل أنهم في البلديات بدأوا بانتخاب النساء، وإن كان ذلك بدافع "الكوتا" وليس بدافع الإيمان بحق المرأة وقدرتها. لكن مع الوقت: سوف يتحوّل الدافع إلى إيمان مطلق بحق المرأة، من خلال ما تثبته المرأة التي انتخبت من خلال "الكوتا" والتي تشقّ الطريق بعملها، و"الكوتا" نفسها لم تأت من فراغ، وإنما من خلال كفاح مرير للمرأة من أجل حقّها وأحققتها في المناصب القيادية، وبعد ذلك: يمكننا أن نطالب بإلغاء "الكوتا" حتى نحصل على عدد أكبر من المقاعد والمناصب: التي سوف نكون قد استحققتها بعملنا ونضالنا". (نعيمة)

"منى" تقول: "بالنسبة للانتخابات: أُعطي حقّ المشاركة للمرأة في الانتخابات وعُرف بما يسمى "الكوتا". لكن: هل "الكوتا" هي ما نطلبه النساء؟ وهل يمكننا اعتبار "الكوتا" الانتخابية تمييزاً إيجابياً للمرأة؟".

"في الانتخابات الماضية: وجدنا نسبة النساء في القوائم المرشحة لم تتجاوز (20%). ولو بواحد في المائة، وهذا يعني أنهم التزموا بهذه النسبة لأنها مفروضة عليهم من خلال "الكوتا" وليس نتيجة لقناعتهم بحق المرأة في المشاركة السياسية" (فريال).

تمّ عرض آراء مختلفة لمقابلات مع نسويات: ورأيهن في نظام "الكوتا" الانتخابي. القوانين السائدة -مثل قانون الانتخابات- إلى جانب القوانين الأخرى: تفرض قيوداً على المشاركة السياسية، وأثر تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية، والتي تؤدي إلى قلة فرص نجاح النساء في الانتخابات، ففي مجتمع ذكوري أبوي لن يكون التصويت لصالح المرأة. وللحديث عن مشاركة المرأة في المصالحة الفلسطينية، وتبني وثيقة الأسرى: حيث بقي الوضع على ما هو عليه بالنسبة لمشاركتها السياسية، حيث تعكس انتخابات التشريعي الثانية قلة عدد النساء بالنسبة لعدد الرجال، فقضية المشاركة لم تحقّق النجاح المطلوب، ولا الجهد المبذول من قبل النساء. كما فرض على المرأة الفلسطينية القيام بأعباء ثقيلة دون مردود، ودون أن تحقّق حضوراً موازياً؛ وذلك لأولوية الهمّ الوطني على الأمور والقضايا النسوية المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والنفقة. ورغم توقيع المؤسسات النسوية على بعض الاتفاقيات الدولية -التي تمنع التمييز ضد المرأة- لكنّ هذا لم يكن ملموساً وممارساً على أرض الواقع. وهذا يعود إلى احتكار السياسيين للمشهد كلّ، وأيضاً إلى المدّ الأصولي الديني على المجتمع الفلسطيني وثقافته بالعموم وقضية المرأة بالخصوص. وهذا كبحّ نضالها من أجل التغيير في قانون الأحوال الشخصية: حيث لم يطرأ عليها تغيير ملموس؛ بل في غزّة تغبّر سنّ الحضانه، وضاع نضال حقيقته المؤسسات النسوية لرفع سنّ الحضانه إلى 15 سنة: ليرجع الآن إلى ما كان عليه سابقاً.

تؤكد على ذلك "منى": "توحيد قانون الأحوال الشخصية يؤجل دوماً حتى الآن" قانون في الضفة الغربية وقانون أحوال شخصية في غزة.

الطالبات الجامعيات والمشاركة السياسية:

في لقاء مع مجموعة مركزة من طالبات إحدى الجامعات في غزة: قمتُ بأخذ فكرة -ومن الواقع- حيث سألتهن عن المشاركة في تحديث سجلّ الناخبين. على أمل أن تكون المصالحة والانتخابات، تبسّمت إحدى الطالبات وقالت: "أية انتخابات؟! كيف ستعقد الانتخابات ولا يوجد ممارسة للحياة الديمقراطية؟! فكلا الحزبين المتصارعين على السلطة أراح نفسه، أحدهما سيطر على غزة والآخر سيطر على الضفة، ولا يهمهما هموم الناس ومشاكلهم".

وعند سؤالي عن "إمكانية انتخاب امرأة" أجابت طالبة: "على سبيل المثال عندما تحدث انتخابات في الجامعة والمرشحين يكونوا من كلا الجنسين: أنا كطالبة أنتخب الرجل، لأنّي ما بعرف المرأة المرشحة، ويكون تفكيري إنو هذا الرجل كفاء وله مكانة وسلطة وسوف يحقق لنا مطالبنا ويغيّر من الأنظمة".

إنّ وعي المرأة لقضيتها وحقوقها ودورها لا يزال وعياً ناقصاً. فالثقة بقدرة المرأة على القيام بدور قيادي ما زالت محدودة، ويلاحظ أنّ معظم أصوات الناخبات تذهب لمرشحين وليس لمرشحات، وهذا دليل على أنّ النساء لا يثقن بانتخاب امرأة؛ لاعتقادهنّ أنها غير كفؤة. أعربت طالبات الجامعة أيضاً عنهنّ لا يعرفن المؤسسات النسوية العاملة الموجودة وطبيعتها عملها، وكذلك الخدمات التي تقدمها، تقول

إحداهن: "المرأة لا تحتاج إلى مؤسسات تدعمها، والمشكلة الرئيسية لدينا هي أن هذه المؤسسات محدودة وإطار عملها محدود، ونحن لا نعرف عناوينها". وبالرغم من الجهد الكبير الذي تبذله المؤسسات النسوية؛ إلا أنه مطلوب أن تروج هذه المؤسسات النسوية لعملها في الجامعات.

النساء وأول انتخابات تشريعية:

أجريت أول انتخابات تشريعية فلسطينية كتطبيق لأحد بنود اتفاق "أوسلو". تلك الانتخابات لم تكن وليدة التغييرات التي دخلت على النظام السياسي الفلسطيني، ورؤية الأطراف الفلسطينية النشطة فيه. أي: لم تكن تلك الانتخابات مطلباً وطنياً ووليدة قناعات القوى السياسية الفلسطينية، كما لم تأت الانتخابات باعتبارها أحد مكونات استراتيجية فلسطينية جديدة³⁴. هذا الوضع أدى إلى انقسام الموقف من قضية المشاركة في الانتخابات بين قوى وفصائل تقبل بها؛ حتى ولو كانت من إفرازات أوسلو، وقوى أخرى ترفض خوض هذه الانتخابات؛ باعتبار أنها ستضفي شرعية على "أوسلو".

كذلك؛ شهدت الانتخابات مشاركة وحركة نشطة لقوى سياسية تستند على أسس تقليدية عائلية وعشائرية، وتلك القوى التقليدية تُعزز بعض توجهاتها من قبل "السلطة الوطنية" وعملت على دمجها من خلال تعيين مجالس البلديات، واستحدثت منصب "مستشار الرئيس لشئون العشائر" وأخذ البعد العائلي والجاهة في التعيينات السياسية³⁵. إن انقسام أقطاب الحركة الوطنية التاريخية بين مؤيدين ومعارضين للمشاركة في الانتخابات الأولى أثر بقوة في الحركة العمالية، إذ شكّلت تلك الحركة سياسياً وتنظيماً؛ بسبب انعكاس الخلافات السياسية عليها، في الانتخابات الأولى كانت نسبة المشاركة للرجال والنساء عالية.

الانتخابات التشريعية الثانية وإعادة خلط الأوراق:

لم يكن فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية مجرد فوز لحزب على بقية الأحزاب في انتخابات تشريعية، بل يصح القول بأنه "انقلاب" أو "زلزال".. لم يكن -فقط- زلزالاً لاكتساح حركة "حماس" لغالبية مقاعد المجلس التشريعي، بل من حيث النداءات القانونية والاستراتيجية لهذا الفوز على مجمل الصراع في المنطقة، وعلى المرجعية القانونية والشرعية للشعب الفلسطيني. ولو كان الفوز من نصيب أحد تنظيمات "منظمة التحرير" ما كان الأمر ليثير إشكالات كثيرة. ولو فازت "حماس" وأخذت موقعها كحزب معارض في المجلس التشريعي واستمرت السلطة بيد "فتح" أو أي خالف من فصائل "منظمة التحرير" أيضاً لكان الأمر قابلاً للتعامل معه، لكن الفائز جاء من خارج إطار "منظمة التحرير"، وهو حركة لها ميثاقها الخاص بها؛ وتعتبر نفسها بديلاً لمنظمة التحرير، وكل المحاولات لإدماج "حماس" في "منظمة التحرير" قد باءت بالفشل. فهل يمكن لمجلس منتخب من جزء من الشعب لممارسة الحكم على جزء من الوطن (غزة) أن يتحدث باسم الشعب الفلسطيني؛ وي طرح نفسه مثلاً عنه؛ مُغيّباً الممثل الشرعي والوحيد (منظمة التحرير الفلسطينية)³⁶.

هنا تظهر أهمية التوعية السياسية للشعب بالعموم -والمرأة خاصة- بأهمية الإدلاء بالأصوات، وأن المرأة الفلسطينية -بقلة وغيابها- ساهمت في إحداث هذا الشرح الفلسطيني؛ حين حصلت "حماس" على أعلى الأصوات من النساء، وهذا يُظهر ضرورة توعية النساء حول الاختيار الصحيح للأشخاص المرشحين.

المشاركة في الكفاح الوطني ومضامينه السياسية:

لا يمكن الحديث عن تحوّل اجتماعي للمرأة الفلسطينية معزول عن نضالها الوطني والطبقي، وبالرغم من أن مشاركة المرأة في النضال الوطني شرعت مشاركتها السياسية في المجتمع، إلا أنه حدّ من قدرة الحركة النسوية على تطوير البرنامج النسوي الاجتماعي المتوازن مع القضايا الوطنية، حيث كان الانشداد -في الغالب- لصالح العمل الوطني.

وإنّ أئمة مقاومة وطنية هي سلسلة من النشاطات الوطنية السياسية بهدف التحرر والاستقلال وإحقاق الحقوق القومية، حيث ينضم الناس إلى المقاومة طواعية، وتكون مهماتهم سرية، ومع مرور الوقت؛ يزداد حجم المنضويين تحت راية الكفاح الوطني، وتتعدّد المهّمات.

34 هلال جميل. "قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني" مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة - العدد لعاشر - ربيع 1996 مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس - ص62. نفس المصدر السابق.

35 نفس المصدر السابق.

36 أبراش، إبراهيم: تقرير الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مستقبل التسوية وقيام الدولة، 2008، ص4.

وتشكّل غالبية الناس رجالاً ونساءً، وتكون النساء شريحةً واسعةً من هذه التنظيمات الجماهيرية الكفاحية، وتبلغ نسبتهم أكثر من الرجال في بعض الأحيان، حيث أنّ الكثير من هذه البرامج نسائية أو تقدم برامج وخدمات للنساء³⁷.

يمكن القول أنّ المشاركة السياسية للنساء في النضال الوطني في ظلّ الاحتلال تتيح الفرصة لانخراط النساء في السياسة، وغالباً ما تكون جزئيةً، فالثورات الوطنية تمكّن النساء من المشاركة غير الرسمية (الحيز الخاص) حيث أنّ ظروف الكفاح الوطني تتيح الفرصة للنساء لممارسة العمل السياسي الرسمي، وتقلّد مناصب قيادية في الأحزاب السياسية، وعندما تأخذ ثقافة المقاومة طابعاً جهادياً دينياً؛ لا تفسح للمرأة المشاركة إلا في أدنى الحدود، حيث أنّ أفضل مشاركة للمرأة في ظلّ هذه الثقافة هي إيجاب المناضلين والشهداء، على الرغم من أنّ حركة المقاومة الفلسطينية تمثل ثورة تحرّ وطنيٍّ هدفها تحرير الأرض واستعادتها؛ إلا أنه من الأهمية بمكان أن تولي في عملياتها التعبوية مسألة التغيير الاجتماعي-الثقافي أهمية خاصة، لما لهذه المسألة من دورٍ في خطيم العلاقات والقيم والمعايير الاجتماعية؛ التي قد تعوق عملية جذب الموقف الثوري.

تؤكد "نعيمه": "في الانتفاضة الأولى تألقت المرأة الفلسطينية، وقادت العمل الوطني والنضال الاجتماعي، وعلى صعيد يعترف به كل قيادات الفصائل؛ قادت المرأة العمل الوطني والنضالي، كنا متألقين نعمل على الصعيد النضالي والاجتماعي والسياسي، قمنا بتأسيس مراكز تدريب لخلق فرص عمل، وكنا نطّيب الجرحى، وننقل المطلوبين، وبالعكس؛ لقد انحسر دورنا كنساء بعد أوصلو، المرأة الفلسطينية لا تظهر إلا في الأزمات، ودائماً تثبت تألقها في الأزمات، أما في أوقات الراحة والسلام؛ فيطغى الصوت الذكوري على الوضع العام، حتى في المنزل، وعلى الصعيد الاقتصادي؛ المرأة هي التي تتحمّل العبء في الأوقات الصعبة، وهي التي تخرج للعمل في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

التعبئة السياسية للمرأة الفلسطينية:

تأثر عملية التعبئة بمدى تعقّد البناء الاجتماعي (كما يرى صموئيل هنتنغتون) فكلما كان المجتمع أكثر تعقيداً (أي قائماً على التدرج الطبقي) كلما كان من المحتم أن تكون عملية التعبئة تدريجية، أما المجتمع "المتدرج" أي المجتمع الذي يتحرر من العلاقات العضوية التي نشدّ أبنائه إلى الوجود التقليدي بمؤسساته الاجتماعية وعاداته وقيمه، فإنه يصبح أكثر قابليةً للتعبئة وإفراز الحركات الثورية الجذرية³⁸.

وبناء على ذلك؛ فالمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع يعيش لحظات الحرب التي تؤدي إلى درجة "التذرر" الاجتماعي، فهو مهيبٌ للتعبئة، نظراً إلى أنّ الحروب تحطّم الوحدات الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد، لكن؛ لهذا المجتمع خصوصية، فهو مختلفٌ، لم تحطمه الحروب، وهذا ما يفرض على الفرد أن يختار سلوكه، وأن يتحكّم فيه، وهو ما يدفعه إلى ارتباطات ثورية تعتر عن نفسها، نظراً لأنّ المجتمع الفلسطيني تربى على الاغتراب والإحباط، أي أنه عاش حياة الهامشية الاجتماعية، فهو أكثر استعداداً لتقبّل الأفكار الثورية الجديدة.

أما المرأة الفلسطينية؛ فقد حدّت دور الرجال في المجال العام؛ واعتبار البعض أن السياسة إنما هي للرجال فقط، وكان لها مشاركتها، ولم يقتصر دورها على المجال الخاص (عالم الأسرة والمنزل) فالمشاركة في الكفاح الوطني عززت الرؤيا الشمولية الجدلية للربط بين السياسي والقومي والاجتماعي، وأحدثت تحولات في وعي الذات والوعي النسوي والقومي.

قبل "السلطة الوطنية" لم يمارس الفلسطينيون النشاط السياسي الرسمي على مستوى الدولة بالمشاركة العلنية إلا من خلال التمثيل في البلديات، لكن؛ في تلك الفترة اكتسبت النساء الفلسطينيات خبرةً سياسيةً غنيةً من خلال مشاركتهم في النضال الوطني السياسي السريّ الرسمي وغير الرسمي، سواءً من خلال انضمامهم للفصائل الفلسطينية أو عبر عضويتهم في المؤسسات والائات التابعة للفصائل، ففي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كان للمرأة الحزبية دوراً مميزاً، حيث مارست المرأة -في معظم الأحيان- أكثر من دور في الوقت نفسه.

37 اللبدي، فدوى: "المرأة وميدان العمل السياسي"، دورية دراسات المرأة، المجلد 2، 2004.

38 طاهر الأسطل، عواد: "المقاومة السياسية وعملية التعبئة السياسية لمواطني الضفة والقطاع" - شئون فلسطينية - العدد 183 حزيران (يونيو) 1988.

النساء في حركة "حماس":

الحركات الإسلامية المعاصرة تمتلك رؤيةً متبلورةً حول دور النساء في تلك الحركات، لكنَّ انخراط النساء فيها ما يبلور هذه الأجنحة ويطورها في ظلِّ الاشتباك الفكري والسياسي مع الحركات النسوية الأخرى، وبالذات: الحركات النسوية ذات الفكر العلماني.

هناك تهميشٌ للنساء في البنية التنظيمية لحماس وبين تعبتهنَّ في المجتمع المدني، وهذا الشكل البنيوي قائم على التمييز الجنسي. عندما تترك طالبات الجامعة الحمساويات الجامعة لا يجدن مكاناً لهنَّ ليتحقن به في الحركة، وعندما أتى إعلان قادة "حماس" في أواخر 2003 عن نيتهم تشكيل حركة إسلامية نسائية: التحقت الطالبات بالتنظيمات السياسية في غزة³⁹. إن تنظيم الطلبة وإحاقهم بالأحزاب السياسية له أهميةٌ في فلسطين، حيث يلعب الشباب والطلبة دوراً مهماً في تعزيز النضال الوطني ضد الاحتلال. لم يكن للطلاب بنيةً مختلطة، وهذا له تأثيرٌ على الذكور أكثر منه على الإناث. وفي غزة: تعمل الطالبات الإسلاميات في مؤسسات "حماس" بعد التخرُّج "أن حزبهما ما يتركههم، على طول بيثغلوهم، والبنت لما بتتخرِّج على طول بتلاقي وظيفتها، ووجد أن أول ناس بيتوظفوا هم خريجين الجامعة الإسلامية، فقطاع المؤسسات عند "حماس" ناجحٌ جداً ومتنوعٌ" (لقاء مع مجموعة مركزية من طالبات جامعة الأزهر).

وتنظم هذه الجمعيات مهرجانات وفعاليات ثقافيةً مختلفةً عن المؤسسات النسوية، وهذه المهرجانات هي امتدادٌ لممارسة نشر الدعوة المعتادة من الإخوان المسلمين، حيث يَحْتَوِنُ النساء على الانسجام مع قواعد دينهنَّ، لكن الهدف الأساسي هو تنظيم النساء للحركة. القطاع الخاص: يعتبر "الإخوان المسلمين" دور النساء هو بشكل رئيس في المجال المنزلي، فدور النساء لدى كثير من الإسلاميين لا زال محصوراً في منزلها وعائلتها، وبعد التخرُّج تذهب النساء إلى منازلهنَّ، وأيّ استثناء بعد الزواج يعتمد كلياً على رغبة الزوج في أن يسمح للزوجة مزاوله النشاط السياسي أم لا⁴⁰. تقول "رجاء": "القاعدة عندنا أننا نتكامل مع الرجل ولا ننافسها".

كما تقول "تمام": "في المجال العام: كانت أبرز التحدّيات هي العمل والمنزل، حيث لم أكن أجد الوقت الكافي لتخصيصه خارج إطار العمل والمنزل، بالإضافة إلى أنّ زوجي هو سائق سيارة أجرة، ولم يكن في وضعٍ يسمح لي بالخروج من المنزل من أجل ممارسة الأنشطة أو الفعاليات التي لا تختصّ بالعمل بشكل مباشر".

ف "تمام" تذهب للعمل كمديرة مدرسة من أجل مساعدة زوجها في الإنفاق على عائلتها وتوفير ضرورات الحياة للأسرة، حيث أنّ زوجها كان في السابق يعمل في إسرائيل، والآن هو سائق تاكسي، فدخله من عمله محدود، وبالتالي: فهي تخرج بإذن زوجها وما يسمح لها به، فهي محصورةٌ بإطار المنزل والعمل، ووقتها للعمل المنزلي والإنتاجي، وهي تقول إنها لا تجد الوقت الكافي لتخصيصه خارج إطار منزلها وعملها، فلا وقت لديها للمشاركة في الأنشطة والفعاليات.

"محمود الزهّار" (وهو من القادة البارزين في حماس) طرح ورقةً قدّمها إلى مؤتمر النساء في العام 1999 ذكر فيها أنّ للنساء في الإسلام حقوقاً متساويةً مع حقوق الرجال في كل نواحي العمل، وتمّ دمج بارع للعام والخاص حول القضية الخلافية المتعلقة بقوامة الرجال في العائلة، وهو مفهومٌ يتناقض مع فكرة المساواة بين الجنسين، حيث إنه يضع النساء تحت سلطة الرجال، وهو يقرّر أنّ "القوامة" لا تعني السلطة المطلقة، بل تعني أن يأخذ الرجل على عاتقه مهمة توفير المتطلبات لسدّ احتياجات الأسرة، ويوفّر الحماية والرعاية⁴¹. يربط "الزهّار" موضوع "القوامة" بمبدأ آخر ينطبق على المجال العام وهو "الشورى" التي يراها واجبةً، ليس في عالم السياسة فقط، ولكن ضمن العائلة أيضاً.

إنه يرى التسلُّط في العائلة تطرّفًا، ويرى فقدان القوامة إفراطاً، وكلاهما أسباب لانتهيار العائلة والمجتمع والدولة، وهكذا: فإنّ التحوّل الديمقراطي على النهج الإسلامي ليس موضوع اهتمامٍ في المجال العام، فهو متصل في المجال الخاص وعلاقات الزوج والزوجة والوالدين والأبناء داخل الأسرة.

39 جاد، إصلاح: نساء حركة المقاومة والموقف من النساء الاستشهاديات - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - ص12.

40 جاد، إصلاح: نساء حركة المقاومة والموقف من النساء الاستشهاديات - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - ص12.

41 جاد، إصلاح: نساء حركة المقاومة والموقف من النساء الاستشهاديات - معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - ص8.

وهذا ما أكدته "رشا" فقالت: "الدكتور عبد العزيز الرنتيسي طَبَّقَ ما تعلمه في الدين على البيت، فكان يعمل في البيت ويشاور المرأة والزوجة فيما يتعلَّقُ بها، بالتالي: فإنَّ الدين وسنَّةُ الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم هي القاعدة العملية للتعامل في منازلنا. المنزل مؤسسةٌ مثل أيَّة مؤسسة، الرجل هو الأساس وله القوامة، والمرأة راعيةٌ في بيت زوجها، السكن العاطفي للمرأة هو الرجل، والتربية الدينية السوية هي الأساس. عندما نتكلم عن معظم المنازل في الحركة فهي قائمة على هذا الأمر".

جربة النساء الإسلاميات في "حماس" في النضال الوطني للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي:

في العام 1988 نشرت "حماس" ميثاقها الذي طرحت فيه موقفها من "الجندرية" خلال المادتين 17، 18 حيث جاء في المادة (17): "للمرأة المسلحة في معركة التحرير دورٌ لا يقلُّ عن الرجل، فهي مصنعة الرجال، ودورها كبيرٌ في توجيه الأجيال وتربيتها". وفي المادة (18) أكدت مرةً أخرى على أن: "المرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة -أما كانت أو أختاً- لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام" كما نصحت بأن تكون اقتصاديةً وتجنب الإنفاق الغير مسئول⁴².

من خلال هذه الرؤية: تبدو النساء متكلمات على الرجال، معتكفات في بيوتهنَّ ومعزولات عن الحيز العام، لكنَّ هذا لم تطبقه النساء الإسلاميات وال طالبات الجامعات في كتل "حماس" الطلابية أو في الجامعات الإسلامية، هناك فاعليةٌ أظهرتها النساء الإسلاميات في الجامعات، والتي لا تتبع من البنية التنظيمية لحماس، وإنما من جهود الطلبة الذكور في سياق التنافس من أجل أصوات البنات في الجامعات، وكذلك في الانتخابات، ويظهر التناقض في البنية التنظيمية لحماس الذكورية تماماً وبين تعبئتهنَّ في المجتمع المدني، فهي بنيةٌ قائمةٌ على التمييز الجنسي، لم يكن للطالبات مكاناً سوى الالتحاق بالمؤسسات الاجتماعية التابعة للإخوان المسلمين، وعندما تمَّ تشكيل التنظيم النسائي التحقت الطالبات بالتنظيم.

تقول "رجاء": "نحن نشترك في العمل النسائي منذ فترةٍ طويلة، والعمل النسائي له جذوره القديمة منذ السبعينات وحتى اليوم؛ من خلال حركة "الإخوان المسلمين" ومرشدها الشيخ أحمد ياسين -رحمه الله- كانت المشاركة السياسية موجودةً من اللحظات الأولى للعمل النسوي".

ففي غياب برنامج عمل وطني واضح من إعداد الحركة النسوية القومية العلمانية، يعقد الإسلاميون ارتباطاً بين حقوق النساء والاحتياجات الوطنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ويطلبون من النساء أن يخدمن الشعب، كما جرى بالخطاب القديم؛ ولكن بالنهج الإسلامي، وأن يلدن المزيد من الرجال⁴³.

في مقابلة مع "رجاء": "أنا مسئولةٌ في العمل النسائي، هذه المسؤولية تفرض علينا أن نعيش كلَّ شيءٍ على أرض الواقع، والاهتمام بكلِّ التفاصيل التي تختصُّ بالمجتمع عامةً، خاصةً قضية الأسرى وقضية الحصار". وفيما يتعلَّقُ بالخصوبة؛ فإنَّ الخصوبة ليست دوماً هي خيار النساء وحدهنَّ، فهي نتيجةٌ للثقافة المحلية التي تعتبر الإجاب عملاً وطنياً؛ نظراً لطبيعة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، هذا دعت إليه الأحزاب الوطنية وعزَّزه الرئيس الراحل "أبو عمار".

وسابقاً كان الإجاب مربوطاً بالعمل بالفلاحة، لكن لماذا بعد 43 عاماً على تدهور الزراعة في الضفة والقطاع ما زال الفلاح يريد أبناءً أكثر؟ أم أنَّ العمل في "الكيان" شجَّعه على ذلك قبيل بناء الجدار والحصار، ربما لكل هذه الأسباب دورها، لكنَّ تغيير ثقافة زراعية متوارثة منذ عهود طويلة لا يتمُّ بكل تلك السرعة⁴⁴. برأبي: لو خُيرت النساء؛ فلسن جميعاً يفضِّلن عدداً كبيراً من المواليد، لأنَّ ذلك يشكل عبئاً كبيراً، ويعدِّد أدوارهنَّ، ويعيقهنَّ عن مشاركتهنَّ في الحياة العامة والحياة السياسية.

النساء الاستشهاديات:

اختلفت الآراء حول الموقف من النساء الاستشهاديات، فبعضهنَّ رأى أنهنَّ مستغلات تابعات، مسلوبات الإرادة من قبل التنظيمات، والتي تشجَّع النساء على الاستشهاد، أما بالنسبة للنساء في الحركة الوطنية الفلسطينية؛ فقد رأين في العمل الاستشهادي ما جاء

42 نفس المصدر السابق.

43 جاد، إصلاح: حركة حماس والموقف من النساء الاستشهاديات، معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت - ص2.

44 سمارة، عادل: المرأة الفلسطينية في سوق العمل/ محددات ومؤثرات - الجزء الأول - العدد 2627 - 19 تموز 2011.

على لسان "ربحة دياب" أنه: فعلاً للدفاع عن النفس ينتم عن تصميم المرأة الفلسطينية في أن تكون شريكاً كاملاً في النضال الوطني بجانب إخوتها من الرجال. وهي نظرة تتقاسمها الكثير من النساء الفلسطينيات⁴⁵. وبناءً على الوصايا التي تركتها النساء الاستشهاديات: فإنهن قُمن بما قُمن به بناءً على إحساس بتميزهن وقدرتهن المتفوقة على أخريات. وفعلهن الاستشهادي لا يأتي نتيجة للإحباط؛ بل رغبتهن في فتح آفاق التحرر والاعتناق. فمن خلال استشهادهن يحاولن تخطي حدود النظام الأبوي بين النساء والرجال. بمعنى: تنهض هؤلاء النسوة ليتخطين حدود النظام الاجتماعي السائد فيما يتعلق بالنساء للحصول على قوة تمكنهن من تخطي حدود الأبوية والاستبداد السياسي والاحتلال. بعض الغربيين اتهم هؤلاء الاستشهاديات ووصفهن بأنهن قنابل بثبرية (انتحاريات) والانتحار ليس وارداً في مجتمعنا الإسلامي. كما أن معظم الاستشهاديات كن ناجحات في حياتهن متفوقاتٍ في دراستهن.

فقوات الاحتلال لا تفرق بين طفل وشاب وامرأة وشيخ. فكل فلسطيني مستهدف، وهو مشروع شهادة في ظل الاحتلال. لذا: فالجميع يتدرب للدفاع عن نفسه وعن عائلته: بما فيهم النساء. أما دور الدين هنا: فهو إضافةً للتحفيز على التضحية بالنفس. وأن الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة: خاصةً في فلسطين. حيث نداء الفريضة محرك ديني. إضافةً لواجب الدفاع عن الوطن. والعائلة. والنفس.

أما بالنسبة لحركة "حماس" والاستشهاديات: فتعتبر حركة "حماس" فاعلاً متأخراً في تنظيم النساء الاستشهاديات. والتي أرسلت أول شهيدة في 15/1/2004. أي بعد أكثر من عامين تقريباً من ظهور "وفاء إدريس" كأول استشهادية في 17/1/2002. وتعتبر "رم الرياشي" أول استشهادية من حركة حماس. ويعتبر هذا تحولاً في سياسة "حماس" فيما يتعلق بتدريب النساء على هذا العمل العسكري. حيث كانت "حماس" تحرم مشاركة النساء في الحروب: تحت ذريعة رعاية الأطفال والنساء. إلا أن "حماس" (كما في قضايا أخرى) غيرت موقفها فيما يتعلق بحمل السلاح للدفاع عن الوطن وعن أنفسهن⁴⁶.

وتؤكد "رجاء": "فكرنا ثابت وواضح. لكن: كل مرحلة تعطى الأولويات حسب الحاجة. وتكتيكات العمل تحدها. الأخت رم الرياشي -رحمها الله- كانت تطالب بالاستشهاد منذ أن كانت في الصف الثالث الإعدادي. ولم تُتَح لها الفرصة. وبعد ذلك: طالبت بنفس الشيء وهي في الجامعة. لكن: لم تر القيادة في الحركة أن الوقت مناسب. وبالتالي: تزوجت الأخت "رم" وأُجبت. وكان المفترض أن الحياة والزواج والإجاب قد ألتهنها عن فكرة الاستشهاد. لكن ما حصل هو أنها بقيت صابرةً ومتربصةً حتى حصلت على فرصتها". كذلك "رشا" تقول: "الفرق واضح بين الرجل والمرأة. والرجل في الحركة يسعى إلى حماية المرأة. والواقع معروف. والفرق في التركيب بين المرأة والرجل هو المحدد للعمل وطبيعة الأدوار".

واقع الأحزاب والتنظيمات على المشاركة السياسية للنساء:

قضية المرأة في الحزب السياسي مرتبطةً بالوضع العام للمجتمع. وفي تركيباته الاجتماعية والسياسية. وسيادة الفكر الذكوري في المجتمع ومؤسساته. وبضمنه الحزب. وهناك تأثيرات سلبية وإيجابية للأحزاب على النساء.

أولاً: التأثيرات الإيجابية:

كان للأحزاب الفلسطينية دوراً مهماً في تشجيع النساء على الانخراط في العمل الوطني السياسي. وهدفت الأحزاب -وبالذات اليسارية- إلى خلق منظمات ذات برنامج نسائي محدد. تعمل مع القاعدة النسائية. وفعلاً شجعت تلك الخطوة النساء على الانتماء لتلك الأحزاب أو لأطرها الجماهيرية. حيث ركزت هذه التنظيمات على عملية التحرر من أشكال القهر والاستغلال. وانضمت أعداد كبيرة من النساء غير الحزبيات للمنظمات النسائية الجماهيرية. وانتشرت الأطر النسوية. وظهرت تحديات لدى جمهور النساء العريض في مواجهة النظام البطركي. كما أكسب الدور الوطني النضالي الذي قامت به النساء في فترة الانتفاضة النساء الحزبيات مهارات قيادية من نوع كان في السابق حكراً على الرجال. مثل صياغة البيانات والخطط والمواد التثقيفية. وإدارة دفة الحزب. وتوجيه العمل النضالي والجماهيري. وبدأت مشاركة المرأة السياسية تنمو. كما ظهرت فجوة بين مهمات المرأة كقائدة جماهيرية ومهمتها في الحزب ومهمتها داخل المنزل.

45 جاد. إصلاح: حركة حماس والموقف من النساء الاستشهاديات. مرجع سابق.

46 جاد. إصلاح: نساء حركة المقاومة حماس والموقف من النساء الاستشهاديات - معهد دراسات التنمية - جامعة بيرزيت- 2008.

بالعموم؛ ساهم انتماء النساء للأحزاب أو الأطر، والمشاركة في النضال الوطني والسياسي؛ في تمكين النساء وتقوية مواقفهن في عائلتهن ومجتمعاتهن. وكان تأثير الحزب أكبر على النساء في الصفوف القيادية الأولى. ونوعاً ما: على الكوادر الوسيطة، حيث أن الدور الذي قُمن به عمق لديهن الوعي النسوي وعلاقات النوع الاجتماعي. وتبلور لدى النساء الحزبيات القيادات القادرة على الربط بين ما هو نسوي وما هو وطني وسياسي واجتماعي.

ثانياً: التأثيرات السلبية:

تدربت النساء الحزبيات على أساليب العمل النضالي، والذي بدوره أسهم في تمكين وتعزيز قدرتهن ودورهن في المجتمع، واستطعن تطوير برامج وأفكار لم تُرق لقيادات الأحزاب من الذكور، فكثيراً من الأفكار النسائية قُمعت، ووجه الحزب عمل منظماته النسائية ليمركز حول الوظائف التقليدية النسائية مثل (الحياطة، الحضانات، الرعاية الصحية، محو الأمية والإنتاج الغذائي) وإعدادهن للمشاركة كجند احتياط في المقاومة الوطنية، أما قضايا المرأة الاجتماعية والحقوقية؛ فلم تحظ باهتمام داخل الحزب.

بعد اتفاقية "أوسلو" انخفضت نسبة النساء في الأحزاب، واستمرت بالتراجع، وهذا انعكس على المنظمات الجماهيرية، ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل: أهمها:

هيمنة الرجل على الأحزاب، وهذا واضح في الهيكلية الداخلية للأحزاب، فنادر تواجد النساء في الهيئات القيادية الأولى للحزب (المكتب السياسي واللجنة المركزية) حتى وإن وُجدت نسبة من النساء في اللجان المركزية؛ فيتضاءل هذا التواجد أو يغيب عن المكاتب السياسية، فالاعتراف بقدرات النساء يحدث فقط عندما تندلع ثورة أو انتفاضة ضد المحتل، هنا يتذكر النظام البطريركي النساء (نصف المجتمع الآخر) ويقومون بتعبئة وحث النساء، فتزول الحواجز والعقبات من أمام النساء، ويُسمح لهن بالمشاركة في الحيز العام. فالنساء الحزبيات أو القربيات لرجال الأحزاب يؤدين دوراً رئيسياً في الدفاع عن أمن الأحزاب؛ بحجة أن النساء أقل عرضة للاعتقال من قبل الاحتلال⁴⁷.

ففي ذروة انخراط النساء في النضال الوطني والدور الذي لعبته؛ تم إقصاء هذا الدور من خطاب الحركة الوطنية، الذي يذكر النساء فقط بأنهن أمهات وزوجات وأخوات المناضلين، أي تابعات للرجال وليس فاعلات. كذلك نصوص البيانات الوطنية التي كانت تُصدرها قيادة الانتفاضة، حيث كانت تتجنب قضايا النوع الاجتماعي، وتقلل من أهمية ودور النساء كأمهات وأخوات وزوجات وبنات الأبطال، ويتم تجاهل الدور الذي لعبته النساء في مختلف المجالات.

لذا؛ يظهر الإقصاء ضمناً، والذي يركز على بنية العلاقات الاجتماعية؛ والتي ترجع إلى عدم المساواة. كذلك؛ الحضور المتعاطف للنساء في المجال العام، وظهور النساء كقيادات؛ شكّل تهديداً للنظام البطريركي، حيث أظهرت النساء أنهن قادرات على منافسة الرجال والتفوق عليهم في المجال العام؛ لذا؛ بعد "أوسلو" وظهور بوادر للاستقلال الوطني وإقامة الدولة؛ كان لا بد من تحجيم النساء وإبعادهن عن السياسة، وبذلك انهارت المثل التي رفعتها الأحزاب السياسية الداعية إلى تحرير المرأة وإدماجها في المشاركة السياسية، كذلك؛ حُجمت الأحزاب الإسلامية دور المرأة، وبالتالي؛ تكون النساء هن الضحية.

أكدت ذلك "منال": "مجتمعنا لا يعطي المرأة حقوقها، برأي المتواضع؛ إن أكثر الأحزاب تقدمية في مجتمعنا لم تنصف المرأة ولم تعطها حقها في المشاركة السياسية، حتى الآن: الأطر النسوية داخل هذه المؤسسات الحزبية مازالت تحت سيطرة وهيمنة الرجل، وهو الذي يوجهها ويسيطر عليها، أحد الأسباب التي دفعت الكثير منهن للخروج من تحت هذه العباءة الحزبية الذكورية، لأنها لم تجد دورها في هذا الحزب؛ جنباً إلى جنب بجوار الرجل وبدون أي تمييز".

يجيز نص القانون للمرأة المشاركة في الانتخابات المحلية والنيابية، لكن؛ ما يمارسه الفرد دون وعي منه، أو بفعل القيود والإملاءات.. يجعل من القانون نصاً شكلياً وليس حقيقة واقعة، فقليل من النساء يدخلن الحركات السياسية، أو ينتخبن دون أن يكون ذلك لحافاً بزوجها أو أقرب الذكور إليها، فالزوج هو المشرّف لها، لا تعرف غيره ثقافياً وسياسياً بالطبع⁴⁸.

مشاركة المرأة في اتخاذ القرار حق من حقوق الإنسان، ضمنته لها المواثيق والأعراف دون تمييز بين الجنسين. لقد نصّت المواثيق والأعراف

47 اللبدي، فدوى: "المرأة وميدان العمل السياسي" - دورية دراسات المرأة - معهد دراسات المرأة - المجلد 2 - 2004.

48 سمارة، عادل: المرأة الفلسطينية في سوق العمل - محددات ومؤشرات - الجزء الأول - العدد 2627 - تموز 2011.

الدولية على حقّ المرأة في المشاركة في الحياة العامة، ومنها المشاركة السياسية. أمّا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1984: فقد كفل حقّ المساواة للجميع، وحقّ التمتع بكافة الحقوق والحريّات، ونصّت الاتفاقية الخاصّة بالحقوق السياسية للمرأة عام 1953 على حقّ المرأة في المشاركة السياسية، وحقّ المساواة بين المرأة والرجل، وضمنت حقّ المرأة في التصويت في جميع الانتخابات؛ بالتساوي مع الرجل. ولها حقّ المشاركة في انتخاب كلّ ما تنشئه الدولة من هيئات أسوةً بالرجال. وجاء النصّ في العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على كفالة حقّ المرأة في المشاركة السياسية، كذلك في إعلان القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام 1967م، حيث أكّدت المادة (4) على وجوب مراعاة اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتأمين تمتع المرأة -على قدم المساواة مع الرجل- بالافتراع في جميع الانتخابات، والترشّح والمشاركة بالاستفتاءات العامة⁴⁹. لم تقتصر كفالة حقّ المرأة في المشاركة السياسية على المواثيق الدولية فحسب، بل كفلته أيضاً القوانين الفلسطينية مثل:

المرأة ووثيقة الاستقلال:

ضمنت وثيقة الاستقلال المعلنة عام 1988 والتي شكلت أمراً أساسياً دستورياً في إحقاق حقوق المرأة الفلسطينية على قدم المساواة في ظل نظام برلماني تعددي، وأكدت أنّ الجميع متساوون أمام القانون دون تمييز أي أنّ الوثيقة رسمت آجها قانونياً أساسه إنصاف المرأة انطلاقاً من شرعية حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية. وقد نصّ إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 على المساواة والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو الجنس. لأن التمييز على أساس الجنس بقي مبدأً عاماً لم يتحوّل إلى تطبيق عملي، حيث توجد فجوة بين المبادئ والواقع.

المرأة الفلسطينية وقانون الانتخابات رقم (13) لسنة 1995: يُعتبر هذا القانون من القوانين التي منحت المرأة الفلسطينية حقّ المشاركة في الترشّح والانتخاب، ومن تتوفر فيهم مشاركة المرأة وأهليتها في الانتخابات، والترشّح للرئاسة دون تمييز بين المرأة والرجل، والحقّ في الترشّح للمجلس التشريعيّ ضمن الشروط اللازمة، ولا يوجد ما يمسّ المرأة كامراً؛ بل ينطبق على الرجل كموطن أيضاً، لم يتضمن قانون الانتخابات رقم (13) أيّ تمييز ضد المرأة أو المسّ بأهليتها القانونية وحقوق المواطنة، كما أنّه لم يتضمن أيّ تمييز إيجابي لصالح المرأة، علماً أنّ هذا التمييز مهم لضمان حد أدنى من المشاركة والتمثيل للمرأة⁵⁰.

العمل النقابي:

وحتى في العمل النقابي يتحالف الرأسمالي والبطيريركي: بحيث تظلّ عضوية المرأة محدودة، وعندها يصبح العمل النقابي عبئاً إضافياً إلى جانب الإجاب والمطبخ والعمل المأجور. وما لم يتمّ تقسيم الأعمال والأعباء؛ فلن يكون بوسع المرأة لعب دور نقابي فعلي، فكيف الأمر إذا كان المطلوب لعب دور قيادي؟ حيث أن النقابات -سواءً العمالية أو المهنية منها- حوّلت إلى مؤسسات سياسية تنشغل بالشأن السياسي أكثر من المطبّي؛ الذي على أساسه شكّلت النقابات، هذا أدّى إلى عزوف النساء عن الانتساب لهذه النقابات..

كذلك: الصراعات الداخلية والخلافات التنظيمية في النقابات ساهمت في الابتعاد عن العضوية وعن الانتساب، إضافةً إلى غياب الحياة الديمقراطية عن الأجسام النقابية⁵¹.

أيضاً: عدم الاهتمام الجديّ من قبل النساء بأهمية العمل النقابي، العادات والتقاليد.. حالت دون مشاركة المرأة في العمل النقابي، حيث أنّ العمل المنزليّ أهمّ من الأعمال الأخرى. كذلك نظرة المجتمع الدونية للمشاركة السياسية في النقابات، لذا: جُدد دور المرأة في العمل النقابي محدوداً، حيث أنّ معظم وقتها تقضيه في العمل المنزلي وتربية الأبناء والعمل المأجور من قبل المرأة العاملة، حيث لا تقسيم للأدوار، والأعباء جميعها ملقاة على عاتق المرأة، فكيف يتسنّى لها العمل النقابي وهي دورها الأساسي في المنزل، وإن وجد خارجه؛ فهو لكسب لقمة العيش لها ولأسرتها، وإن كان لبعضهنّ دوراً مجتمعياً فيكون إما لنساء النخبة أو لنساء فقيرات يلجأن لهذه النقابات (نقابة العمال مثلاً) للحصول على كوبونة أو تأمين صحي مجانيّ لها ولأسرتها، هموم النساء والفقر والبحث عن لقمة العيش حالت دون النساء والمشاركة في العضوية للنقابات، والتي تمثّل جزءاً من مشاركتها السياسية.

49 عودة، هاني: دراسة بعنوان "الحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية في التشريعات الفلسطينية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية" - غزة - 2012.

50 نفس المصدر السابق.

51 سمارة، عادل: المرأة الفلسطينية في سوق العمل - محددات ومؤشرات - الجزء الأول - العدد 2627 - تموز 2011.

مقارنةً بالحركة النسوية التي تشكّلت في إطار "منظمة التحرير".. جُذ النضال الاجتماعي لإعادة تفسير العمل النسبي بين الرجل والمرأة ما زال مستمراً. ولم خرز فيه نجاحات ملحوظة. وما زال سائداً في ثقافة المجتمع أن دور المرأة الأساسي هو رعاية بيتها وتربية أطفالها. كما أن الخصوبة العالية جعلت من الصعب على المرأة أن تذهب إلى سوق العمل. وجعلت هذه السوق أكثر في متناول الأراذل والمطلقات أو غير المتزوجات... الخ. بالرغم من وجود العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تسعى لإحداث تغيير. أما بالنسبة للنساء الناشطات في العمل العسكري: جُذ أن الموازنة بين دورهن في النضال الوطني ودورهن في البيت يشكّل معضلة. فكان الجواب أن "هذا أمرٌ عاديّ جداً. نحن ننظم وقتنا ونعرف ما علينا".

تغيب دور المرأة عن لجان المصالحة الفلسطينية

عُرفت المرأة الفلسطينية بدورها الريادي عبر مراحل النضال الفلسطيني. فتميّزت بعدة أدوار وبمشاركة فاعلة في ثورة التحرير. كما ناضلت من أجل المشاركة بقوة في عملية بناء أسس الدولة الفلسطينية. وكانت في طليعة النضال الفلسطيني والكفاح المسلح: حتى على جبهة المفاوضات شاركت الوفد المفاوض: لتؤكد للجميع أن عطاءها لا يتوقف. حتى في زمن المصالحة حدّت الصعاب. وخرجت في الثامن من آذار (يوم المرأة العالمي) في العام 2011 -وقبل أيّ تحرّك للفصائل والأطر والقوى الفلسطينية- من أجل إنهاء الانقسام وإعلان الوحدة الوطنية. واعتُبر غياب النساء عن لجان المصالحة نتيجةً منطقيّة لتغيّبهن عن اللقاءات والحوارات الفصائلية وأنه نتاج واضح عن العقلية الذكورية التي تتعامل بها الأحزاب -من أقصى يمينها إلى أقصى يسارها- مع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار الوطني: على اعتبار أن تواجد النساء داخل الهيئات العليا بالأحزاب يجعلها تحمل عبء القضايا النسوية كأولوية. فإنّ المرأة الفلسطينية لم يكن لها أيّة مصلحة في الانقسام. لذلك: فهي الأقدر على إنهاءه. وثمن دور المرأة الريادي وقدرتها الفائقة في العمل في لجان المصالحة. خصوصاً أن هناك شخصيات نسائية لعبت دوراً أساسياً في إنهاء الانقسام. والوقوف الأسبوعية المحددة بيوم الثلاثاء من كلّ أسبوع: التي تدعو لها النساء للاعتصام أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بغزة تُعتبر خير دليل على أن المرأة تريد -وتستطيع- أن تشارك بجانب الرجل في الحياة السياسية. خاصةً وأنّ هذا حديثٌ عن موضوع يمّس الكلّ الفلسطيني.

تغيب دور المرأة يعود لسببين:

الأول: للإعلام: الذي صوّر النزاع في شخصيات بارزة من حركتي "حماس" و"فتح" وأنّ الحالة العامّة تتحدث عن حوار رجال. والثاني: هو طبيعة المجتمع الذكوري: الذي يرفض أن يحكمه امرأة. وخاصةً أن تشغل منصباً يتيح لها إصدار قرار. وأنّ الشارع الفلسطيني تعود على شخصية مختار العائلة لحل أيّ نزاع.

إنّ أهمية المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية ما قدمته من تضحيات في نضالها الوطني والمشروع على كافة الأصعدة تبعاً بمراحل نضال القضية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي. لا يسمح بتغيب المرأة وبعدها عن مراكز صنع القرار. وهو بمثابة انتهاك حقيقيّ وواضح بحقها. ومحاولة لطمس هويتها النضالية. ومطلوبٌ من كافة أطراف المجتمع الفلسطيني والفصائل قراءة تاريخ المرأة النضالي ومكافأته بإفصاح المجال لها لتتبوأ مكانتها الحقيقية.

وفي مقابلة مع "فريال": "صنع السلام بأيدي الرجال. المفاوضات على المستوى السياسي مع الإسرائيليين أو في الداخل الفلسطيني تنم من خلال أيدي ذكورية".

ومن ضمن المؤشرات: نتائج مؤتمر عقده "الاتحاد العام للمرأة" في رام الله أسترعى الآتي:

هناك فروق طفيفة بين النساء والرجال في المواقف من قضايا سياسية جوهرية. وأنّ النساء أكثر حساسية في القضايا الرمزية. وهو ما يُفسّر توجه النساء نحو الحركات الأصولية. فالنساء مثلاً أقلّ تأييداً من الرجال للاعتراف بإسرائيل. فنسب التأييد للاعتراف بإسرائيل تصل عند النساء إلى 67%. وعند الرجال 75%. وهي ذات النسبة لتأييد النساء لاستمرار المفاوضات بنسبة 67% للنساء و75% للرجال⁵². كذلك أظهر تراجع التأييد لتولّي نساء مؤهلات لمواقع قيادية مثل الرئاسة ومجلس الوزراء. مشيراً إلى تبلور فجوة جندرية لصالح تأييد أعلى من قبل النساء لقضاياهن⁵³.

52 نتائج دراسة أجراها العالم العربي للبحوث والتنمية تمّ عرضها خلال مؤتمر عقده الاتحاد العام في رام الله بعنوان: تراجع دور وأداء النساء في العمل السياسي. 14 مايو 2012.

53 نتائج دراسة أجراها العالم العربي للبحوث والتنمية تمّ عرضها خلال مؤتمر عقده الاتحاد العام في رام الله بعنوان: تراجع دور وأداء النساء في العمل السياسي. 14 مايو 2012.

كما طُرح عددٌ من الأسئلة في محاولةٍ لوضع اليد على أسباب هذا التراجع، وهل ابتعدت النساء عن العمل السياسي أم أنّ القوى الوطنية والديمقراطية هي التي ابتعدت، وهل يمكن عزل هذا الدور السياسي عن النضال على قضايا حقوقية ومجتمعية؟ وحملت المنظمات السياسية المسؤولية، موضحةً أنّ الشراكة السياسية بدأت باكراً مع غياب الشراكة في مراكز صنع القرار، وعلى مستوى استمرارية الاجتماع.

كما تبين أنّه لا يمكن الاستمرار في هذا الوضع، فجمهور النساء في واد والقرار في واد آخر، وأنّ هذه القوى ليس لها رؤية ولا اهتماماً بالاحتياجات الفعلية للنساء، مثال ذلك: حركة "فتح". كما يجب المطالبة بتوحيد الخطاب الذي تتوجه فيه هذه الفصائل للنساء. وأنّ أيّ تراجع سياسي ينعكس بصورة واضحة على كلّ المجتمع، عارضةً للعلاقة بين "منظمة التحرير" بفصائلها المختلفة والحركة النسوية ونشأة برامجها، وانعكاسات هذه العلاقة على العلاقة مع الفصيل والحزب السياسي من زاوية مواقفه، وتكتيكاته، وتراجع، والعضوية فيه.⁵⁴



خلاصة واستنتاجات
والتوصيات

خلاصة واستنتاجات

لدى أئمة قراءة علمية وواقعية لتجربة المشاركة السياسية في فلسطين، ورصد العوامل الموضوعية المؤثرة على عملية المشاركة السياسية؛ سنجد أن المجتمع الفلسطيني - ونتيجة لعوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية.. وغيرها- يعاني من أزمة حُول ديمقراطي، وترتبط هذه الأزمة بالواقع الفلسطيني: الذي يفتقر إلى العناصر اللازمة للتحوّل الديمقراطيّ وللمشاركة السياسية، لأن شروط تحقيق المشاركة السياسية والديمقراطية غير متوفرة؛ خصوصاً الاستقلال والسيادة، والأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ التي تسمح بقيام مؤسسات سياسية تمكّن من ممارسة المشاركة السياسية والديمقراطية، كما أننا لا زلنا تحت الاحتلال. لذا؛ شاركت المرأة الفلسطينية بنضالها ضد الاحتلال، وتعدّدت أشكال نضالها في المظاهرات والمقاومة، وسقطت أسيرة، وجريحة، وشهيدة. هذا من خلال نضالها عبر الأحزاب، وما يُعتبر مشاركةً سياسيةً في الحيز العام، أما عن مشاركتها في الحيز الخاص؛ حيث نقلت النسوة النضال الوطني والسياسي إلى منازلهنّ؛ فالمرأة قادرةٌ على المشاركة في النشاط السياسي في الميدان العام والخاص.

كل ما جاء في البحث أعطى انطباعاً أولياً بأن المرأة الفلسطينية محدودة الدور؛ بسبب تواضع مشاركتها في الشأن السياسي، إلا أن واقع الحال الفلسطيني يؤكد مشاركة نسبة من النساء في الشأن العام؛ متجاوزات الظروف وقيود وثقافة المجتمع، إلا أن مخرجات المشاركة السياسية لم تصل لحد يُرضي طموحات المرأة الفلسطينية؛ التي شاركت بنضالها في جميع المراحل، لربما بسبب إقصاء النساء عن المواقع القيادية المحترمة لصالح الرجل، وربما لأسباب قد تكون المرأة ذاتها هي السبب فيها.

انحسار الاهتمام بالمشاركة السياسية؛ بالرغم من أهميتها في التداول السلمي للسلطة وصنع القرار، إلا أن أموراً شغلت الناس -كالفقر ونسبة البطالة العالية نتيجة الحصار والإغلاق- جعلت الناس تركز اهتمامها حول كسب لقمة العيش؛ التي أصبحت صعبةً في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية. كذلك أموراً أخرى ناجمة عن الحصار على غزة؛ كانقطاع الكهرباء، الغاز، وعدم توقّر بعض الاحتياجات الأساسية للحياة؛ والتي في أحيان كثيرة يقع على عاتق المرأة عبء توفيرها؛ لاهتمامها بالتفاصيل أكثر من الرجل.

من الضروري فهم التركيبات الاجتماعية التي تشكّل عائقاً أمام النساء، حيث أن عدداً قليلاً منهنّ تولّى سلطةً أو منصباً سياسياً، عدّة عوامل أعاقت المشاركة السياسية؛ ومنها: أنماط تقسيم العمل بين الجنسين، المعتقدات الدينية، الافتقار للتعليم والتدريب؛ كلّها شكّلت مبرراً لعزل النساء عن المواقع السياسية.

كما أن التشريعات والقوانين تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة، القانون السائد (في ظلّ مجتمع عشائري يحكمه العادات والتقاليد ومحافظ في رؤيته للمرأة) يعطي دلالات على أن العمل السياسي ينطلق من مصالح ذاتية وعائلية ومحلية، ورؤية تقليدية نمطية لا تعترف بمكانة المرأة، لذا؛ لجأ إلى "الكوتا" لأن المرأة نفسها قد لا تصوّت للمرأة، مع أن "الكوتا" مخالفة للمادة (26) من القانون الأساس الفلسطيني، وللمادتين (6) و(7) من قانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995، حيث تلغي "الكوتا" مبدأ المساواة الوارد في تلك القوانين، لكن في الوقت الحالي؛ تسمح بانتخاب نساء بنسبة (20%)، فالحماية القانونية جيّدة.

أيضاً تواجه المرأة الفلسطينية عقبات وتحديات في المشاركة السياسية أهمها:

ضعف الوعي السياسي، وانشغال المرأة بظروف الفقر، وتعاملها مع الأزمات في ظلّ الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وانقطاع الكهرباء، والغاز والوقود... الخ إلى جانب بنية المجتمع الأبوية؛ التي حدّدت الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل.. معوقات ناجمة عن عادات وتقاليد وقيم اجتماعية سائدة، إضافةً إلى العوائق والعقبات الاقتصادية؛ التي تقف عائقاً أساسياً في وجه مشاركة النساء.

وحالياً؛ ومع المدّ الأصولي الديني؛ تتعالى الأصوات التي ترى أن خروج المرأة إلى العمل يدمّر الأسرة، وأن مكانها وملكها هو بيتها، ويمثلون دور المرأة في الإيجاب وتربية الأطفال، فهي تخرج للعمل فقط في حالة الحاجة للعمل وسدّ احتياج أسرته وبناتها، ويلجأون لاعتماد تفاسير الدين لتكريس تمييزهم.

وللحديث عن المعوقات والتغيرات السياسية وأثرها على عمل النساء انطلاقاً من قيام "السلطة الوطنية" وسيطرة "حماس" وقيام حكومتها في غزة، وسلطة أخرى في الضفة، وتداخل مهام التحرير والقضايا الوطنية والاجتماعية، وانحسار دور الأحزاب الاجتماعي.

وانخراط العديد من النساء في هياكل السلطة، كلّها أسبابٌ أدّت إلى تراجع المشاركة السياسية للنساء داخل القوى الوطنية والديمقراطية.

رغم أنّ النساء لو أُتيحت لهنّ فرص الوصول إلى مواقع صنع القرار على مستويات مختلفة وعلى قدم المساواة مع الرجل: فإنهنّ لا بدّ سيبدعن ويبتكرن وسيمارسن السلطة على نحو مختلف. وبالتالي: يُحدثن أثراً كبيراً في مجتمعهنّ.

حركات التحرر الوطني لعبت دوراً مهماً في حشد وتعبئة طاقة النساء. أضف هذا الدور ووسّع في القاعدة الشعبية لتلك الحركات، فبالرغم من دور حركات التحرر في إنضاج الوعي الوطني والسياسي للنساء: إلا أنّ هذه الحركات لا تأخذ أدوار النساء المختلفة في الاعتبار، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين النساء والرجال. لذا: ستبقى هذه الحركات قاصرة عن الاعتراف بقدرات النساء: سواء الظاهرة منها أو الكامنة، والاستفادة من تلك القدرات لتحرير أوطانهم وتحرير أنفسهم. وهذا ينطبق على الواقع الفلسطيني.

إنّ التحرر الحقيقي للمرأة يتمثل في حريتها من الاضطهاد الاجتماعي والسياسي والمتمثل في مساواتها مع الرجل. وفي مشاركتها في صنع القرار على مختلف المستويات. وفي الحيز العام والخاص. وأن تأخذ دورها في المشاركة في الأنشطة المختلفة. وهذا مرتبط بعملية التحول الديمقراطي: والذي هو في تراجعٍ وصعبٌ تحقيقه في المجتمع الفلسطيني.

بالرغم من أنّ منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً فعالاً في رفع وعي النساء السياسي: كمقدمة لتفعيل مشاركة المرأة في العمل السياسي: لكن خصوصية الواقع الفلسطيني تتطلب عملية تفاعل منطقيّة بين المهام الوطنية والمهام الديمقراطية، ليكون هذا التفاعل ألبّة من ألبات النهوض بواقع المرأة، وذلك من أجل الانتقال إلى مرحلةٍ تستجيب لمتطلبات الواقع الحالي. فذلك سيؤدي إلى تفعيل الأطر النسوية على اختلافها ويعزز مواقفها.

مشاركة المرأة في العمل النقابي والمهنيّ محدودة. حيث أنّ أدوارها تتركز في العمل المنزليّ وتربية الأبناء، وكذلك العمل المأجور للمرأة العاملة. فلا تفسير للأدوار، وجميع الأعباء ملقاةً على عاتق النساء، فكيف يتسنى لهنّ العمل النقابيّ وعملهنّ متركز في المنزل. وإن وجد خارجه: يكون العمل المأجور لتوفير احتياجات الأسرة.

”المشاركة في النضال الوطنيّ السياسيّ قد حرّرت المرأة الفلسطينية من السيطرة الأبوية“ فرضيةٌ لم تثبت صحّتها. في خصمّ العمل الثوريّ كان ذلك حقيقة. واستطاعت النساء تحديّ نظام النوع الاجتماعيّ وتقليص الهيمنة البطريركية، لكنّ ذلك سرعان ما تلاشى. فالمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تتألق في الأزمات، بالتالي: لم تتحرّر المرأة من البطريركية ونظام النوع الاجتماعيّ المتحيّز. شاركت المرأة في العمل السياسيّ في الحيز العام: لكن بنسبٍ قليلة، حيث أنّ هذا الحيز يظهر الرجال فيه، أمّا المشاركة في الحيز الخاص (عالم الأسرة والمنزل) فهو بالعادة تتواجد فيه النساء.



التوصيات

1. مشاركة المرأة السياسية في الحزب الخاص مهمة، ويجب الاعتراف بها وإبرازها.
2. تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من خلال المنظمات النسوية وبرامجها التوعوية، وأن الهدف الأساسي من مشاركة النساء لا يقتصر على وجود عضوية لهنّ في المجلس التشريعي، وإنما مساهمتهم في تلبية احتياجات النساء؛ من خلال فرض أجندة نسوية، لذلك: لا بد للحركة النسوية والمنظمات النسوية من التكاتف والعمل على فرز مرشحات يتمتعن بالوعي النسوي.
3. حماية استقلالية المنظمات النسوية من خطر التذلل للسلطة الحاكمة، أو من تحويلها إلى أداة سيطرة واستخدام من قبل الحزب الحاكم.
4. زيادة الديمقراطية الداخلية داخل المؤسسات والأحزاب للتخلص من المرأة النموج والقائدة المسيطرة.
5. مطالبة القيادة الفلسطينية والأحزاب والفصائل بزيادة التمثيل النسبي للمرأة في لجان المصالحة ومواقع اتخاذ القرار، ووضعهن بقوة على الخارطة، ليتسنى للنساء أخذ دورهنّ الكامل والفاعل في عملية صنع القرار.
6. يقع على عاتق المؤسسات النسوية مسؤولية الدفع باتجاه تغليب الكفاءة؛ بغض النظر عن جنس المرشح، وذلك من خلال حملات توعية وثقيف.
7. عقد ورشات توعية من قبل خبراء ومحللين سياسيين على درجة من الوعي بالواقع الفلسطيني لتحليل أهمية الإدلاء بالأصوات وتأثير انتخاب حزب معين على قولبة المجتمع بالكامل.
8. الترويج لمؤسسات المجتمع المدني النسوية في الجامعات الفلسطينية وطبيعة عملها، لتمكين الطالبات من التواصل معها؛ من أجل توعيتهنّ وتقديم الخدمة لهنّ.
9. على مستوى الاستراتيجيات والبرامج؛ من المهم زيادة الاهتمام بقضايا النضال الوطني التحرري، وتعزيز برامج وخطط وطنية في المؤسسات النسوية بالتوازي مع البرامج الحقوقية والاجتماعية، ومواجهة السياسات الاحتلالية.
10. تفعيل وتعزيز دور "الاتحاد العام" في المشاركة السياسية؛ حيث تراجع هذا الدور المهمّ للاختاد.
11. ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني السياسي، لأنّ الانقسام ضد المجتمع ككل، كما أنه ضد المرأة، وأثر سلباً على المشروع الوطني، المقاومة، وكذلك التسوية.

خطوات نحو التغيير:

- العمل على عدة أصعدة منها:
- الإطار المجتمعي والفكري والمؤسساتي؛ لدعم إنسانية المرأة والإطار المتعلق بالقانون، والإجراءات الكفيلة بضمان مشاركة وحماية حقوق النساء قانونياً.
- نظام سياسي ديمقراطي يعمل باتجاه تفعيل مشاركة النساء، حيث أنها ما زالت محدودة.
- الإطار النسوي؛ حيث إنّ الحركة النسوية ما زالت العامل المحرّك للتغيير باتجاه دمج النساء في العمل السياسي، وهي الدافع والضاغط الذي يجعل السياسيين وصنّاع القرار يتحسّبون لهذه الحركة ويأخذون مطالبها بعين الاعتبار.



المقابلات:

1. مقابلة مع السيدة نعيمة الشيخ علي - عضو أمانة عامة في الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية - غزة - إبريل 2013.
2. مقابلة مع السيدة فريال ثابت - مديرة مركز صحة المرأة - غزة - البريج - إبريل 2013.
3. مقابلة مع السيدة منال عواد - مديرة مؤسسة بادر - غزة - إبريل 2013.
4. مقابلة مع السيدة منى الشوا - مديرة وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان - إبريل 2013.
5. مقابلة مع رشا؛ زوجة الشهيد عبد العزيز الرنتيسي - العمل النسائي - غزة - إبريل 2013.
6. مقابلة مع رجاء الحلبي - العمل النسائي - غزة - إبريل 2013.
7. مقابلة مع تمام الهور - مديرة مدرسة متفاعدة - غزة - دير البلح - مايو 2013.
8. لقاء مع مجموعة مركزة - طالبات جامعة الأزهر - غزة - إبريل 2013.
9. لقاء مع مجموعة مركزة - ربات بيوت في جمعية بنت الريف -الشمال - بيت لاهيا - إبريل 2013.
10. لقاء مع مجموعة مركزة - لنساء عاملات في جمعية النور - دير البلح - البركة - إبريل 2013.



قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

1. د. جاد، إصلاح- المرأة والسياسة- معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت- 2000.
2. د. جاد إصلاح - نساء حركة المقاومة والموقف من النساء الاستشهاديات - معهد دراسات المرأة - 2008.
3. حجل بقله، نادية: النساء وانتخابات المجالس المحلية - دورية دراسات المرأة - 2005.
4. أ. د. أبراش، إبراهيم: ورقة عمل "التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني. العلاقة المتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس - معهد دراسات التنمية - مارس 2006.
5. الأسطل، عواد طاهر: المقاومة الفلسطينية وعملية التعبئة السياسية لمواطني الضفة والقطاع - شؤون فلسطينية - العدد - حزيران 1988- 182.
6. مجلة الغيداء، العدد العاشر: خريف 2004 - الطالبات الجامعيات والانتخابات - تصدر عن مركز شؤون المرأة - غزة.
7. شوملي، روز مصلح: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار - مركز الأبحاث ماس- رام الله - 2012.
8. عبد العال، غادة: حق المرأة في المشاركة السياسية ما بين المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية - يناير 2010.
9. اللبدي، فدوى: المرأة وميدان العمل السياسي - دورية دراسات المرأة - المجلد 2 - 2004.
10. كُتاب، إيلين: الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا - دورية دراسات المرأة - المجلد 2 - 2004.
11. نساء فلسطين تتساءل: لماذا تمّ تغييب دور المرأة عن لجان المصالحة الفلسطينية؟ من الإنترنت.
12. أبراش، إبراهيم: تقرير الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مستقبل التسوية وقيام الدولة - أستاذ العلوم السياسية - جامعة الأزهر - غزة.
13. اعتدال الجريري وفداء البرغوثي - المرأة في الحياة العامة - تشرين أول 2010.
14. حسن عودة، هاني: "الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الفلسطينية وأثرها في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية - غزة - 2012.
15. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية pdf . www.gendercleaninghouse.org/womenparticipation
16. ورشة عمل في رام الله تناقش تراجع دور وأداء النساء في العمل السياسي - 14/5/2012.
17. شرابي، هشام: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة العربية - بيروت 1992.
18. سمارة، عادل: المرأة الفلسطينية في سوق العمل / محددات ومؤثرات - الجزء الأول - العدد 2627 - 19 تموز 2011.
19. هلال جميل: "قراءة أولية في نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني" - مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الثالثة - العدد العاشر - مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس - ربيع 1996.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

20. Sayegh, Rosemary: Palestinians from Peasants to Revolutionaries. London. Zed Press. 1979.
21. Jad. Islah: Islamism and Secularism: between State Instrumentalisation and Opposition Islamic Movements. IDS Bulletin Volume 42 Number 1. January 2011.
22. Jad. Islah: The Post - Oslo Palestine and Gendering Palestinian Citizenship. Birzeit University - Palestine. 2004.
23. Jad. Islah: Islamist Women of Hamas: Between feminism and Nationalism. IWS. Birzeit university - West Bank - Palestine. 2004.